عبد الكبير الخطيبي

التناوب والأحزاب السياسية

ترجمة : عز الدين الكتاني الإدريسي

منشورات عكاظ

عبد الكبير الخطيبي

التناوب والأحزاب السياسية

ترجمة : عز الدين الكتاني الإدريسي

منشورات عكاظ

مطابع منشورات عكاظ
4 شارع الحسن الثاني
الحي الصناعي ڤيتا – الرباط
الايداع القانوني : 1999/14

للمؤلف بالعربية

النقد المزدوج	ترجمة جماعية ، ط 1، دار العودة، بيروت، 1980– ط 2، منشورات عكاظ، 1990.
في الكتابة والتجربة	ترجمة محمد برادة، ط 1، دار العودة، بيروت 1980– ط 2، منشورات عكاظ، الرباط 1990.
الإسم العربي الجريح	ترجمة محمد بنيس، ط 1، دار العودة، بيروت، 1980.
ديوان الخط العربي	ترجمة محمد برادة، نشره الدكتور محمد السجلماسي، الدار البيضاء، 1980.
الصراع الطبقي على الطريقة التاوية	ترجمة كاظم جهاد، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1986.
صيف في ستكهولم	ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1992.
المغرب العربي وقضايا الحداثة	ترجمة جماعية، منشورات عكاظ، الرباط، 1992.
ثلاثية الرباط	ترجمة فريد الزاهي، الرابطة، الدار البيضاء، 1998.
الذاكرة الموشومة	ترجمة بطرس الحلاق، الرابطة، الدار البيضاء، 1998.

ر-د-م-ك : 9981-806-35-8

مـوجـز

مختصرات

ا . ش . ق . ش .	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
ا . د .	الاتحاد الدستوري.
ت و . أ .	التجمع الوطني للأحرار.
ح . ش .	الحركة الشعبية.
ح . د . ج .	الحركة الديمقراطية الاجتماعية.
ح . س .	حزب الاستقلال.
ح . و . د .	الحزب الوطني الديمقراطي.
ح . ش . د . د .	الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.
ح . ت . ش .	حزب التقدم والاشتراكية.
ج . ق . د .	جبهة القوى الديمقراطية.
ح . ش . د .	الحزب الاشتراكي الديمقراطي.
م . ع . د . ش .	منظمة العمل الديمقراطي الشعبي.
ح . ش . س .	حزب الشورى والاستقلال.
ح . د .	الحركة من أجل الديمقراطية.
ح . أ . د . ش .	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.
ا . م . ش .	الاتحاد المغربي للشغل.
ك . د . ش .	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
ا . ع . م . م .	الاتحاد العام لمقاولات المغرب

عندما صدرت صورة أول حكومة للتناوب في الصحف غداة تشكيلها رسميا يوم 13 مارس 1998، آنذاك، تحدد تاريخ أزيد من أربعين سنة، كما لو أن الزمان -في لحظة استرخاء- توقف على عتبة حقبتين.

كيف سيمعن الباحثون والأجيال القادمة النظر في حفل أخذ الصورة الرسمية؟ رأيت فيها، من جانبي -صورة جيلي- السياسي والفكري وكفاحه الطويل، من أجل مجتمع أكثر عدالة، لقد وجدت فيها شكوكي الذاتية وتطلعاتي وتخوفاتي من المستقبل.

لا تقتصر الصورة السياسية على التأريخ لحدث بارز، إنها تضفي على هذا الحدث صفة مسارية مع الزمان: إنها تُرسّم قُوته المشرقة.

انطلاق ، يبدأ النص.

اختيار استراتيجي

إن تعيين تلك الحكومة، منعطف في الحياة السياسية المغربية، إنه بداية التناوب الحكومي الأول من نوعه في المغرب وفي العالم العربي.

لا تقود هذه الحكومة معارضة تحظى بالأغلبية، كما هو الشأن في أنظمة أخرى. غير أن اختيار جلالة الملك للوزير الأول، من بين الاشتراكيين، مكن جبهة المعارضة من تشكيل أغلبية بتحالف مع أحزاب أخرى. أدرس هنا نوعية هذا التوجه الاشتراكي الديمقراطي، في هذا النصّ الذي يتوفر على شكل خاص: بين الدراسة والمراسلة (reportage). هذا النص تحليلي وجدلي في ذات الوقت. تحليلي: يقترح فرضية عمل، ومفاهيم تصوريّة، وبعض العناصر المنهجية. جدلي: يتبنى هذا النص مواقف.

كتب هذا النص خلال صيف 98. أي عند منعطف في الحياة السياسية المغربية. إنه يحمل أثره، والكاتب يلتزم هنا باسمه، في هذه الدراسة، التي يقترحها على المتمرسين في السياسة، وعلى القراء المجهولين. يهدف إلى الإسهام بعض الشيء في تحليل إيديلوجية وعمل الأحزاب السياسية المغربية، في حقبة تسود فيها الليبرالية الشاملةالعابرة للأوطان والدول، وهي ظاهرة ترافق -على صعيد المغرب- إدماج الاشتراكية في الإيديلوجية الليبرالية،

وإدماج الإسلامية المشروعانية في الديمقراطية البرلمانية.

أذكر بادئ ذي بدء، أن الحياة السياسية المغربية تتم تحت شعار إجماع أساسي تحدده أربع معطيات رئيسية:

- الإسلام: دين الدولة والمجتمع، دين مجموعة يجب أن يسود فيها التسامح والتلاحم على ما سواهما.

- الوطنية التي تدعم سيادة المغرب ووحدته الترابية.

- الملكية الدستورية باعتبارها سلطة الدولة بجميع مكوناتها.

- الليبرالية الاجتماعية، التي تظل تحت سلطة الدولة، وتروم التوازن بين الدولة والمجتمع المدني والمجموعات الأساسية.

بدأ التناوب في المغرب بمؤشرات لا بأس بها، بالرغم من بعض الإكراهات الموضوعية الخانقة، ومن هشاشة التحالف الذي تشكله الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة. إن البرنامج العام للحكومة ورغبتها في تخليق وترتيب الحياة السياسية، والإنصات للرأي العام، والشروع في معالجة مشاكل

الاقتصاد والمجتمع، والتربية الكبرى بجدية، علامات تعلن عن التغيير، الذي يتعين تقييمه فيما بعد. يجب أن نترك الزمان للزمان. غير أن الهدف الأول يظل هو هو: إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع المدني والشعب، وهو هدف مشترك بين جميع الشركاء أيّا كانت مصالحهم الجماعية وإيديلوجيتهم.

كما أنني أردت أن أرفق بدايات التناوب بهذه الدراسة، كتلك التي يقوم بها مثقف سياسي، تتمثل مهمته في الملاحظة النشيطة، يقال عن طواعية إنكم حين لا تهتمون بالسياسة فإنها تهتم بكم. أجل، لكن كيف تفعل ذلك؟

ينبهنا بول فاليري، ذو التفكير المريب جدا: «كانت السياسة في البداية فن منع الناس من حشر أنفسهم فيما يعنيهم.» ثم أضيف إلى ذلك «فن إرغام الناس على اتخاذ القرار فيما لا يدركونه / فيما لا يفهمونه» وهذا المبدأ الثاني ممزوج مع الأول». لا أشاطر هذا الرأي، لأن السياسة ممارسة متناقضة لتعبئة المجتمع بالإكراه والإغراء.

بما أن السياسة تخضع لمقاييس بشرية، أي قابلة للفساد تماما، فإن ثمة فترات في تاريخ بلد ما، يحدث فيها تدهور السياسة، واستعادة أخلاق معتدلة أو زاجرة. هذا التناقض يجعل الحكومة

مسؤولة. فإلى أي حد أطلق التناوب مسلسل إعادة تسييس الحياة في المغرب، بعيدا عن أية تقنقراطية سادت في الحكومات السابقة؟.

يجب أن نذكر أن الكتلة الد يمقراطية، التي تشكلت في البداية من 5 أحزاب، قد عرفت انسحاب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، القريب من الاتحاد المغربي للشغل من جهة، ومن جهة أخرى، رفض منظمة العمل الديمقراطي الشعبي تدعيم المشاركة في استفتاء 1996، أدى ذلك الرفض إلى انشقاق خطير داخل هذا الحزب، وإلى تأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي سنة 1996، الذي تسيره نخبة أكثر حيوية واطلاعا على الرهانات الوطنية والدولية الجديدة، وعلى الخصوص منها، مواجهة دور الدولة المسترجة état stratège، والانتقال من الإيديلوجية الاشتراكية المغربية إلى الليبرالية الاجتماعية.

عقّد ميلاد جبهة القوى الديمقراطية، المنفصلة عن حزب التقدم والاشتراكية، لعبة الظل هاته، إذ سهُل التقسيم السياسي، بانقسام حزبين يساريين إلى أربعة، مما أدّى إلى تهميش منظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

منذ 20 غشت 1995، أعلن جلالة الملك أنه سيتم خلال سنة 1996، تجسيد سلسلة من التعديلات

الدستورية والسياسية الأساسية. وبعد عدة لقاءات عمل مشتركة داخل الكتلة، قررت هذه الأخيرة تقديم مذكرة بغية الحصول على ضمانات، بشأن الانتخابات المزمع تنظيمها، كما قدمت وجهة نظرها حول نظام الغرفتين، وحول قضايا أخرى، مع التأكيد على المسؤولية الضرورية للحكومة المقبلة. لقد شاركت الكتلة في جميع مراحل مسلسل الإجماع.

ومن جهته، قرر الوفاق: التحالف المحدث سنة 1993، والمشكل من ثلاثة أحزاب (الاتحاد الدستوري، الاتحاد الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية)، تعزيز تجمعه، في إطار احترام هوية كل حزب على حدة. إلا أن هوية هذا التجمع، التي تظل غير واضحة المعالم، بالنسبة للرأي العام، ازدادت ضبابية بميلاد حزب جديد سنة 1996، دخل بقوة إلى الغرفتين، هو حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الذي يتردد، من حيث لعبة التحالفات، وما يزال يبحث عن مكانه في الخريطة السياسية، بالرغم من تموقعه في الوسط.

من الممكن أن يكون هناك سوء تفاهم، من حيث دور الدولة المسترجة، وآثارها على الأحزاب. إن الاستراتيجية هي السياسة نفسها، منهجيتها وفنّها. فان تكون في ذات الوقت شريكا وبيدقا، في

نموذج استراتيجية مهّدت له الدولة، هذا يفترض أن يكون لكل حزب تفكير واضح وممارسة سياسية مرنة، لبلوغ هذا الهدف أو ذاك يحظى بالأولوية، وقدرة على ربط تحالفات صحيحة، مبنية على مبادئ لا على فرص أو فراغ إيديلوجي وحسب.

يؤثر دور الدولة المسترجة على سير الأحزاب والنقابات والحركات الجمعوية، وعلى المنظمات غير الحكومية، التي عليها بدورها، أن توسّع مجال تدخلها، دون روح حرفية. يتعلق الأمر بثقافة جديدة للسياسي. وبالتالي، فالرهان كبير: كل حزب، والحزب تجمع عام وخاص، مدعوّ لأن يتخصص ويُتقن علاقاته مع كافة مكونات المجتمع المدني. سأعود إلى هذا الموضوع.

تقسيم الأحزاب السياسية

لقد استوقفت فكري واقعة سهلة الملاحظة: الأحزاب المغربية غير واضحة الهوية، لدى الناس والرأي العام، بل لدى أناس مثقفين. في بعض الحالات، لا تحدد الأحزاب هوية بعضها البعض. وهذا دليل على العزوف عن السياسة، أضف إلى أن هذه الأحزاب، غير واضحة الهوية، وكثيرة العدد. كيف يمكنها إذن، تأسيس نظام فاعل، خارج عدم انسجامها؟ فهل تستجيب الكتلة والوفاق والوسط لمتطلب التجمع هذا؟ إذا كان الجواب بنعم، فكيف؟ هذا، علاوة على أن الانتقال إلى التناوب كان صعبا: لقد عارضته أحزاب ودواليب الدولة بقانون الصمت. وذلك مبرر: إذ نعلم، كما قال عبد الله ساعف، أن التناوب يعني تعاقب النخب وإدماج تلك التي ظلت مبعدة عن السلطة منذ الستينات، وعلى الخصوص النخبة الاشتراكية.

جدول 1
نتائج انتخابات 14 نونبر 1997

عدد الدوائر	325	المسجلون	12790631	نسبة المشاركة	%58,30
النتائج النهائية	325	المصوتون	7456996		
دون نتائج	0	البطائق الملغاة	1085366		
		الأصوات المعبر عنها	6371630		

الانتماء السياسي	المترشحون		المنتخبون	
	العدد %	الأصوات المحصل عليها	العدد %	الأصوات المحصل عليها
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	315 9 58	884061 13.87	57 17.53	401546 6.30
الاتحاد الدستوري	206 6 26	647746 10 16	50 15 38	393426 6.17
التجمع الوطني للأحرار	261 7.93	705397 11.07	46 14.15	346450 5.43
الحركة الشعبية	218 6.63	659331 10 34	40 12.30	319076 5 00
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	245 7.45	603156 9.46	32 9.84	284017 4.45
حزب الاستقلال	321 9.76	840315 13.18	32 9.84	258067 4.05
الحركة الوطنية الشعبية	220 6.69	431651 6.77	19 5.84	121208 1 90
الحزب الوطني الديمقراطي	180 5.47	270425 4.24	10 3.07	78122 1.22
الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية	140 4.25	264324 4.14	9 2.76	70292 1.10
حزب التقدم والاشتراكية	289 8.78	274862 4.31	9 2.76	65593 1.02
جبهة القوى الديمقراطية	217 6.59	243275 3.81	9 2.76	55953 0. 87
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	231 7.02	188520 2.95	5 1 53	31674 0 49
منظمة العمل الديمقراطي الشعبي	261 7.93	184009 2.88	4 1.23	27720 0.43
حزب الشورى	92 2 79	89614 1.40	2 0.61	15946 0.25
حزب الشورى والاستقلال	78 2 37	76176	1	8703 0.13
الحركة من أجل الديمقراطية	14 0.42	8768 0,13	0 0.00	00.00
المجموع	**3288**	**6371630**	**325**	**2477793**

أذكّر في الجدول 1 نتائج انتخابات مجلس النواب، التي جرت في 14 نونبر 1997. فبالإضافة إلى 16 حزبا تقدمت للانتخابات، هناك عدة هيآت، إما اشتراكية أو إسلامية، تشكل المعارضة خارج البرلمان. سأعود إلى هذا الموضوع. أشير كذلك إلى أنه تم تشكّيل 10 فرق في هذه الغرفة. في حين لم تتمكن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، والحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية من ذلك، لأنهما لا تتوفران على العدد الكافي من المقاعد. إذ يجب التوفر على 12 نائبا، وهذه قائمة الفرق (انطلاقا من يناير 1998).

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	55 مقعدا.
التجمع الوطني للأحرا ر	50 مقعدا.
الاتحاد الدستوري	44 مقعدا.
فريق الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية	38 مقعدا.
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	32 مقعدا.
(فريق الوحدة والتعادلية) حزب الاستقلال	31 مقعدا.
الحزب الوطني الديمقراطي	19 مقعدا.
التجديد والتقدم الديمقراطي (حزب التقدم والاشتراكية + الحزب الاشتراكي الديمقراطي)	15 مقعدا.
جبهة القوى الديمقراطية	13 مقعدا.
الديمقراطية والعمل	13 مقعدا.

إن الأحزاب ممثلة في غرفتين، تتسم إحداهما بطابع التمثيلية الوطنية والأخرى بطابع التمثيلية البلدية والجهوية والمهنية، إنها غرفتانية شبه متساوية، آلية توازن بين مختلف ممثلي المجتمع المدني.

جدول 2
غرفة المستشارين

تحليل الرموز :

ت ـ و ـ أ ـ (التجمع الوطني للأحرار)	42
ح ـ د ـ ا ـ (الحركة الديموقراطية الاجتماعية)	33
ا ـ د ـ (الاتحاد الدستوري)	28
ح ـ ش ـ (الحركة الشعبية)	27
ح ـ س ـ (حزب الاستقلال)	21
ح ـ و ـ د ـ (الحزب الوطني الديمقراطي)	21
ا ـ ش ـ ق ـ ش ـ (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)	1
ح ـ و ـ ش ـ (الحركة الوطنية الشعبية)	15
ح ـ ع ـ (حزب العمل)	13
ج ـ ق ـ د ـ (جبهة القوى الديمقراطية)	12
ح ـ ت ـ ش ـ (حزب التقدم والاشتراكية)	7
ح ـ ش ـ د ـ (الحزب الاشتراكي الديمقراطي)	4
ح ـ ش ـ س ـ (حزب الشورى والاستقلال)	4
ك ـ د ـ ش ـ (الكونفدرالية الديمقراطية (للشغل	11
ا ـ م ـ ش ـ (الاتحاد المغربي للشغل)	8
ا ـ ع ـ ش ـ (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)	3
نقابات أخرى	5

إن هذه التعددية في حدّ ذاتها مبدأ حيوي للديمقراطية، وأحد نماذج سيرها. غير أن تقسيم الأحزاب، التي لا يُميّز العديد منها عن بعضها البعض، إلا بالاسم أو الهوية الإيديولوجية، أو الشعارات، أو بالسلوك الاجتماعي لبعض مسؤوليها، يُربك هذا التقسيم الرأي العام، وخاصة الشباب منه، الذي يحتاج إلى معالم متينة لتحديد الهوية. فبدل أن يسيّس هذا التسيير الرأي العام، فإنه يجعله يعزف عن السياسة. إنها حقيقة مرة شيئا ما، اضطررت لأخذها بعين الاعتبار، مع بداية هذه الدراسة.

إن هذه الدراسة فحص أولي لواقع الأشياء، التي تشكل التعددية السياسية جزءا منه. عندما يدفع التباين الحزبي إلى العزوف عن السياسة، فإنه يفضي إلى الحزبية الضيقة، وإلى الآثار السلبية. في جميع الحالات، يضعف الممارسة الديمقراطية، بيد أن الديمقراطية، أو على الأحرى مثلها الأعلى، حدّ وسط بين الواحد والمتعدد، بين الذات والآخر، في الساحة السياسية. فبين استبداد الحزب الوحيد، والتقسيم إلى أحزاب صغيرة، نعتقد أن ثمة مكانا لتيارات التجمع، بغية الدفاع عن المصلحة العامة قبل كل شيء.

لا يكفي أن تعرف بنفسك، أو أن تتقدم للانتخابات، لتصبح حزبا حقيقيا. وفي جميع

الحالات، ليس في سنتين أو ثلاث. ليلج الحزب المشروعية المرسخة، يجب أن يمثّل قوة أو عدة قوى في البلاد، وتجذرا اجتماعيا؛ أن يؤثر بالملموس والمحسوس، على الرأي العام، وقت الأزمات وفي فترات الهدوء. هذا يفترض أيضا أن يتوفر على تنظيم مهيكل، وإيديلوجية ونخبة تحظى بالمصداقية، وأن يكون منصتا للشعب، وفي خدمته، وأن يتوفر على برنامج حكومي قابل للتحقيق وخلاق، ودون هذه الشروط يكون الحزب بلا أسس متينة وبلا مستقبل.

إن خطر التقسيم الذي أكدت عليه، هو الذي استوقف فكري، إن مبدأي ثنائية القطب والتناوب ليسا آليات مصطنعة، كما بينت ذلك تقاليد ديمقراطية كبيرة في العالم. وهكذا يجب أن نلاحظ على المستوى الفلسفي، أن آليات الديمقراطية البريطانية، ذات الاستعمال السياسي، تستمدّ أسسها من المجتمع نفسه، من ثقافته السياسية، بل أعمق من ذلك، من الثنائية البنيوية للفكر البشري. يكفي أن نسرد بعض المتناقضات: بين الخير والشر، بين الصواب والخطإ، اليمين واليسار، وكلها ثنائيات يفقد بدونها الرأي العام معالمه، والسياسي تحديد خصمه.

كما هو الشأن بالنسبة للسياسة، بوجه عام، فإن التناوب وثنائية القطب يتمثلان في تحديد هوية

الحليف والخصم الحقيقين، بكامل الدقة والتمييز بينهما بوضوح، لإبرام تحالفات، انطلاقا من تحليل وموقف مضبوطين. حذاري من الأحزاب التي تخطئ في لعبة التحالف والتكتل! فالسياسي أو الفاعلي غير الواعي، مثل لاعب يحمل أوراقا بين يديه، دون أن يعلم أن خصمه الحقيقي، يعرف جيدا كيف يحولها لصالحه. لقد أسدى كزينفون الفيلسوف هذه النصيحة قديما، قديما جدا: «الرجل الحكيم هو الذي يعرف كيف يستفيد من خصومه». هل هناك قول أفضل؟ خلف هذا التحديد، غير الواضح لهوية الأحزاب، تفسح التعددية العديمة الشكل إلى حدّ ما، المجال لكل شعبوية مغامرة، تتسارع سحريا، لإنقاذ الجماهير المتأزمة. يجب -لمواجهة هذا العزوف عن السياسة- أن تتجمع الأحزاب حول قدرتها على التعبئة والتحديث، على اعتبار أننا نعرف الحداثة كابتكار للمستقبل. يجب أن نعيد النظر في مفهوم «الحزب» حتى تتمكن الأجيال الجديدة، من وجود ذاتها فيه والانضمام إليه عن اقتناع.

تتحدد السياسة -من حيث المبدأ- في وظيفتين: إحداهما اكتساب السلطة والثانية تدبير المجتمع ومشاكله. وسعيدة هي الشعوب التي لا تهتم السياسة فيها إلا بما يعنيها، في بناء السلم المدنية والحياة الجماعية! غير أنه في الساحة السياسية،

يقع – دون معالجة- اختلال بين المهام والأدوار والمسؤوليات، وانفعالات الرجال، عندما يسود حب التحكم في الرجال، مهما كلف ذلك – على ذكاء حث المواطن على القيام بواجباته ،والمطالبة بحقوقه.

لنعد إلى التناوب وبداياته، التي تريد هذه الدراسة أن تشهد عليها. فبحكم الأشياء تظل كل دراسة محدودة. وثائقي مختلفة: وثائق مكتوبة للدولة، للأحزاب السياسية،لجمعيات المجتمع المدني، للباحثين، للملاحظين وللصحفيين. وثائق منقولة من مهنتي كعالم اجتماع: أي بعض العمل الميداني المحدود في الزمان، ذلك العمل الذي سيتواصل، (أتمنى ذلك و سأحرص عليه)، بدراسات وتحاليل تتمحور حول التغيرات المجتمعية، وأثارها من الناحية السياسية.

هدفي هو أن ألتقط – ليس «أسرار» هذا التناوب الجاري، وإنما قدرته على أن يترسخ ويتطور، متجاوزا انقسام الأحزاب السياسية، وصراعاتها الداخلية، لنواصل .

الدولة، الأزمة، الإصلاح

منذ سنة 1983، حيث واجهت الحكومة المغربية صعوبات مالية جمّة، لتتمكن من أداء ديونها الخارجية، منذ تلك الفترة، وُضعت مصداقية الحكومة تحت حراسة شديدة، من قبل الرأسمالية النقدية الدولية.

أعادت ملاءمة مخطط التقويم الهيكلي ومواصلته الثقة إلى المسؤولين المغاربة، على المستوى الدولي. ويسرت هذه الآثار، غير المباشرة للاقتصاد على السياسة، اعتماد الليبرالية.

فكما هو الشأن بالنسبة للبرالية السياسية (حق التجمع، التعددية الحزبية)، أدرجت اللبرالية الاقتصادية في الدستور المغربي لسنة 1996، مما شجع على روح المبادرة الخاصة، أجل، غير أنه يجب أن تتوفر في هذه اللبرالية، عدة شروط، لتصبح حقيقية فعلا، أذكر منها ثلاثة : طبقة قادرة من المقاولين، ليست كطبقة أصحاب الريع الذين نعرفهم، إحداث الدولة لآليات إعادة توزيع الثروات، التي أوجدتها هذه الطبقة، ووجوب وجود إدارة كفأة وفاعلة في مقابل ذلك.

بدون هذه الشروط وغيرها، ستظل اللبرالية الاقتصادية -كما هي الآن في المغرب- حبيسة وضعية غير متجانسة ومقسمة. ففي نهاية المطاف، لا يمثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، جميع أصناف

المقاولات، إنه إطار أو بداية تنظيم أرباب العمل، يتعين انتظار بروز هذه الطبقة الجديدة للمقاولين، فبين اللبرالية العشوائية واغتناء أصحاب الريع، هناك طرق يجب توجيهها نحو إنتاج الثروات.

منذ تلك الأزمة، لجأت الدولة إلى شركاء محليين وأجانب، لتلبية الحاجات المتزايدة للساكنةالمغربية، التي تضاعفت ثلاث مرات منذ استقلال البلاد. ومن ثمّ أيضا، جاءت الرغبة في تسريع خوصصة وتدخل القطاع الخاص، وهو كذلك تحرير سياسي واجتماعي، لأنه يوسع مجال عمل الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والمكونات الأخرى للمجتمع المدني. كما هو في حدّ ذاته، توسيع للحقل السياسي. إن الخروج من الأزمة والتعبئة على المدى الطويل لتحقيق تنمية مستديمة، رهان منشود وشاقّ على أول حكومة تناوب أن تكسبه بقدرتها على المساهمة. بدون هذه القدرة الموسعة والمتواصلة، لا توجد هناك تنمية، وبدون تنمية اجتماعية لن يكون هناك تماسك دائم. إن التماسك الاجتماعي في قلب هذا النقاش. لأن هذا الاقتصاد المتحول من الدولة - المعجزة إلى لبرالية تتحكم فيها الدولة- يخلف آثارا غير متوقعة على توازن المجتمع واختلالاته.

تجاه الاجتماعي الذي يمسّ بقوة، المجموعات الأساسية والطبقات المحرومة، إن اللبرالية مدعوة

لإيجاد سبيلها وحدّها الوسط، في العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني والمجموعات الأساسية.

أجل، لقد تمت الإشارة إلى ذلك في العديد من المناسبات: إن تقليص الاختلالات الماكرواقتصادية ونسبة نمو تصل إلى 4% كمعدل سنوي، من (1983–1990)، مؤشرات جيدة للتحسن لمواجهة تلك الأوضاع: البطالة، فقر العالم القروي وعزلته الطويلة عن الدائرة السياسية العصرية، وهجرته نحو المدينة، حيث يضعف افقار الأحياء الشعبية والمحيطة المجموعات الأساسية الضامنة للاستقرار.

من ثم، تحتاج الحكومة إلى سياسة حقيقية للتنمية الاجتماعية، ترافق إرادة النمو. يسجل فتح الله ولعلو، وزير الاقتصاد والمالية، ملاحظة بشأن الميزانية المعتمدة. يذكر أننا نوجد أمام إكراهات جمة، ويصرح في معرض حديثه، عن بنية الميزانية منذ سنة 1975: «إن هذه البنية التي تنزل بكامل ثقلها ليست في خدمة التنمية: نتوفر على 50% من الميزانية للتسيير... و% 20 لتسديد الدين والباقي 15% للاستثمار »[1] يعتقد ملاحظون ومحللون أجانب، أن عدم قدرة الدولة على تلبية

1) جريدة Libération، الدار البيضاء. 14 يوليوز 1998.

الحاجات المتزايدة للسكان، هو الذي دفعها إلى التخلي عن دورها كدولة معجزة، لذا قامت الدولة بإصلاحين: تحرير الاقتصاد أي تفويت جزء من التحكم في الاقتصاد إلى القطاع الخاص «وتحويل الكلفات الحقيقية للممتلكات والخدمات الاجتماعية إلى المستهلكين».

كما نعلم أن تضاعف الساكنة ثلاث مرات منذ الاستقلال، و عدم التوازن مدينة / قرية وصعوبة القطاع الخاص في التموقع، كقوة منتجة مستقلة، وضعت الدولة أمام حدودها الخاصة، هذا في ثلاثة ميادين: النفقات العمومية، الاستثمارات العمومية والتشغيل، وعلى الخصوص، بالنسبة للشباب وإدماجه في الحياة المهنية. والحكومة مدعوة لتدبير هذه الاختلالات، في حدود إمكاناتها والإكراهات المفروضة عليها. وقد التزم جلالة الملك شخصيا، أثناء خطاب عيد الشباب الأخير، بتشغيل 25000 عاطل سنويا خلال الأعوام المقبلة. وهكذا يشجع جلالة الملك باستمرار، الحكومة على تحمل مسؤوليتها، تجاه تشغيل الشباب وتكوينه.

سيظل الميدان «الاجتماعي» ذلك المتعلق بالمعجم الاقتصادي والمالي، مفهوما غامضا، يحظى بالأولوية، لسنوات طوال. في جميع الحالات، وفي أي وضع شبيه بما يحدث في العديد من البلدان،

على الحكومة أن تعمل بسرعة اسراتيجية مزدوجة: سرعة سياسة استثمار وتقشف وسرعة سياسة اجتماعية. يتعين إذن، على هذه الحكومة، الوفاء بميثاقها للشعب. وهنا يكمن أحد أسرار نجاح التناوب الذي رغبت فيه أغلبية الناس المدركة للرهان.

يتطلب الاستقرار السياسي، ليس فقط انفتاحا على المجتمع المدني والأشخاص ذوي النوايا الحسنة، وإنما أيضا القدرة على التعبئة. لأن مصداقية هؤلاء وأولئك رهينة بها.

لا يكفي تخليق وتعيير الإدارة، يجب أن يكون للاجتماعي معنى. عندما يؤكد **فتح الله ولعلو** « أن ثمة لحظات تصبح السياسة فيها عامل إنتاج، وأعتقد أن هذا قد أدرك »، يجب التأكيد على أن السياسة في خدمة المجتمع، ومصدر إنتاج مادي ولا مادي، شريطة ألا نعتبر الاجتماعي ثقلا وعائقا، لكن عتلة للتنمية ولإعادة تسييس المجتمع وتعبئته. سأعود إلى هذا فيما بعد.

منذ سنة 1983، وجدت الدولة نفسها متأخرة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، توجب عليها أن تفسح المجال للتحرير والخوصصة. لكن عندما شرعت في تفويت جزء من قوتها الاقتصادية للخواص، طفت على السطح ظاهرة ثنائية، داخل

الدولة. استمرت هذه الأخيرة في تعزيز دورها كمسترج مركزي، في حين أخذت الحكومة في العزوف عن السياسة، والنخب والأطر المنصّبة في تنفيذ التوجيهات، بكيفية تقنوقراطية، تتسم بضبابية المهام. وكلما ازداد عزوف الحكومة عن السياسة، كلما حلت محلها الإدارة المكلفة بالشؤون الداخلية للبلاد، ومن ثم جاء هذا اللاتماثل داخل الدولة، بين نموذج استراتيجية، وإعادة تسييس المجتمع من جهة، وحياد السياسة التي أفرزتها الأجهزة التنفيذية من جهة أخرى.

هذا اللاتماثل، بين مختلف مكونات الجهاز التنفيذي، هو الذي تواجهه أول حكومة للتناوب. أما اللجوء إلى نخبة أخرى، فمنطقي بل ضرورة فرضها التطور غير المتناسق بين الدولة والمجتمع المدني والشعب المترقب. والمطلوب من هذه الحكومة هو مزيد من الوعي السياسي، وإسهامها في نموذج استراتيجية الدولة، إزاء المجتمع وإزاء الخارج، وعلى الخصوص، إزاء وكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف . ويعرف ولعلو بصفته سياسيا متمرسا، أن المديونية -تجاه هذه الوكالات- تؤدي إلى سياسة مباشرة أو غير مباشرة من جانبها: هي سياسة ليبرالية اليوم، التي تؤثر على مستوى موازين القوى الدولية.

إن هذه الليبرالية الشاملة للسوق المفتوحة على مصراعيها وبدون حدود، خالية من السياسة ظاهريا (لكن لمن وبأية شروط؟). هذه السوق التي تجعل من العالم المعاصر جنتها هي في الواقع سياسة من نوع آخر، من مستوى آخر، أية سوق، قد تتساءلون؟ يوجد، نصب عيني، تدقيق جيد لهذا الموضوع، وقعه **إدريس بن على**[2]، يبين فيه كيف تتحكم الدولة -الأمة- في المغرب- في آثار الليبرالية الدولية، على أسسها كنظام من نوع «الذمة المالية الجديدة». «تتمحور هذه الأخيرة حول منح الثروات المتحكم فيها تماما، من قبل السلطة السياسية التي تستعملها كوسيل لضمان الدعم وللتوفر على زبناء». ويضيف في مكان آخر: «في الحقيقة، يُلزم التقويم الهيكلي البلدان الآخذة في النمو، بإجراء، تحول مهم، عن طريق مراجعة دور الدولة والتأكيد على ضرورة إعادة تحديد آليات تسيير النظام القائم، بحذف الأنشطة العديمة المردودية وفرض المردودية». إنه يحد بأحقية من آثار التقويم على السياسة المغربية، بفعل موقع البلاد والمجتمع وثقافته وطريقته الخاصة في بناء

---

2) الدولة – الأمة زمن التحولات السياسية والاقتصادية في الدولة – الأمة وتطلع للأراضي. (نمت إشراف. ع. السدجاري) *دار النشر. هارمتان. باريس 1996.*

الدولة والتفكير في السياسة. مع التركيز على التحولات الاجتماعية الجارية وتطور المجتمع المدني. كما يؤكد على فرضية الثنائية التي تطبع الدولة – الأمة المغربية، المتأرجحة بين إعادة تسييس المجتمع للحفاظ على التماسك انطلاقا من مبادئه الأساسية من جهة، و التكيف الحذر والمرن مع قواعد الليبرالية الدولية التي تنص على مراجعة دور الدولة من جهة أخرى. إن لم تتمكن الدولة فعلا من ضمان التحكم في المجتمع، كما تروم ذلك هذه الليبرالية، فما هي إذن الاستراتيجية الجديدة للدولة المغربية، إزاء مجتمعها وطلباته؟ نعلم أن المغرب يجيب عن هذا التساؤل بسياسة حذرة، أملتها ردود الفعل السلبية للمجتمع. الحذر لضمان السلم والتماسك. تفرض هذه الموازنة دائما ترجيحا مبدئيا للسياسي على الاقتصادي. وبدون هذا المبدإ، تأخذ الدولة في التقهقر. ويتقدم المغرب نحو ليبرالية الدولة في هيئة دولة، بقوة متزنة، تستند إلى اسيتراتيجية المرونة. دولة إصلاحية، تسلك سبيل الإصلاح السياسي والاجتماعي: هذا شيء واحد. والتناوب عنصر يندرج ضمن هذا السجل المزدوج، وهو عنصر استراتيجية ليس إلا. غير ان جدّته تزعزع عادات السلطة الميسّرة والرتيبة وتضع بدلها نخبة جديدة وطريقة عمل جديدة.

أول حكومة للتناوب

يجب وضع هذه البدايات في إطارها، في مسلسل معقّد أفضى إلى تشكيل هذه الحكومة. لقد تم هذا المسلسل على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: انطلق مسلسل التناوب بعد انتخابات سنة 1992.

- المرحلة الثانية: اتسمت بالتأجيل.

- المرحلة الثالثة: تم إنجاز المسلسل.

هذه حلقاته الرئيسية.

- 22 أكتوبر 1992 : استقبل جلالة الملك زعماء المعارضة واقترح عليهم التناوب.

- 11 نونبر 1992 : عين جلالة الملك حكومة جديدة برئاسة محمد **كريم العمراني**.

- 7 يونيو 1994 : عين جلالة الملك **عبد اللطيف الفيلالي** في منصب الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

- 9 يوليوز 1994 : يصدر الخطاب الملكي العفو عن المعتقلين السياسيين والمنفيين.

- 14 أكتوبر 1994 : يقترح جلالة الملك على المعارضة تشكيل حكومة أقليّة يضمن لها الاستقرار لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

– 11 يناير 1995: بلاغ من الديوان الملكي أخبرنا من خلاله أن جلالة الملك قرر تأجيل التناوب بسبب خلاف حول بقاء السيد **ادريس البصري** في منصب وزير الدولة في الداخلية.

– 11 فبراير 1995: أعيد تعيين **عبد اللطيف الفيلالي** في منصب الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

– فاتح غشت 1996: التوقيع على التصريح المشترك بين الحكومة وممثلي المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

– 20 غشت 1996: أعلن جلالة الملك عن مراجعة الدستور.

– 13 شتنبر 1996: الدستور الجديد المراجع، المحدث لبرلمان بغرفتين والمصادق عليه بالاستفتاء.

– 28 فبراير 1197: توقيع التصريح المشترك بين الأحزاب والحكومة.

– 13 يونيو 1997 : الانتخابات البلدية.

– 25 يوليوز 1997: انتخاب الغرف المهنية.

– 13 غشت 1997 : عين جلالة الملك **عبد اللطيف الفيلالي** في منصب الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

- 3 أكتوبر 1997: انتخاب ممثلي المأجورين.

- 24 أكتوبر 1997: انتخاب ممثلي المجالس الجهوية.

- 14 نونبر 1997: الانتخابات التشريعية لأعضاء مجلس النواب.

- 5 دجنبر 1997: الانتخابات التشريعية المتعلقة بأعضاء مجلس المستشارين.

- 14 مارس 1998: عين جلالة الملك **عبد الرحمان اليوسفي** في منصب الوزير الأول. تشكلت أول حكومة للتناوب بتحالف أحزاب الكتلة مع التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية وجبهة القوى الديمقراطية والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

- 17 أبريل 1998: قدم الوزير الأول الجديد التصريح العام للحكومة أمام مجلس النواب.

ما هي نوايا هاته الحكومة؟ إحدى نقط تكتّل الأحزاب السبعة المشكلة، لهذا التحالف، هي التصريح العام للحكومة (الذي نُشر يوم 18 أبريل 1998 والذي سبقته رسالة بعثها الوزير الأول إلى الوزراء (نشرت الرسالة يوم 27 مارس 1998).

أودّ أن أقف عندها لاستخلاص خطوطها العريضة. إلى أي حدّ يمكن اعتبار هذه النوايا معبئة؟

يحظى الوزير الأول نفسه بالمصداقية. يشهد له على ذلك ماضيه كمناضل وكمحام في خدمة حقوق الإنسان. ويتحلى بالنزاهة والاستقامة الفكرية، الشيء الذي يمكن أن يضايق بعض مساعديه . وهو بالتالي يحظى بالمصداقية كنموذج وكشخصية سياسية.

هذه الملامح، المجسّدة لشخصية الوزير الأول، هي التي نجدها منقولة -بكيفية ما- في رسالته التوجيهية لأعضاء الحكومة. إنه يقترح فيها أخلاقيات للعمل. أما بشأن التصريح فيؤكد فيه أن: «مقدم حكومة التناوب حدث تاريخي في مجرى حياتنا السياسية الوطنية». وهكذا، يقترح ميثاقا لحسن التدبير: «طبقا لهذا الميثاق، ينظم الوزراء عملهم حول ثلاث أوليات: أوّلية أخلاقية تروم محاربة جميع أشكال الانحراف والشطط في استعمال السلطة واللاعقاب. أولية تتعلق بالتسيير الحازم والمقتصد للمال العام، وأولية تهمّ العلاقات، مبنية على الانصات وخدمة المواطنين والمقاولة»، في الرسالة التي وجهها إلى وزرائه تحت عنوان: «الميثاق من أجل التغيير»، حدد الوزير الأول، في الواقع، مجمل برنامجه. «يجب أن يتجه التغيير نحو تعميق المسلسل الديمقراطي، وتدعيم دولة القانون، ومكافحة البطالة وتحسين مستوى المعيشة. يجب أن يتجسد – في المقام

الأول- في تطهير المحيط المؤسساتي، من خلال إصلاح الإدارة والقضاء. كما يجب أن يتجلى عبر الإسراع بالتنمية الاجتماعية، وتدعيم تنافسية اقتصادنا، وتحقيق نماء اقتصادي، مرتفع ومستديم ومولّد لفرص الشغل. وكذا من خلال الحرص على الإنصاف في توزيع المجهودات وثمار النمو بين الفئات الاجتماعية والجهات والأجيال.

بعبارة أخرى، إن «ميثاق التغيير» حكامة مبنية على مهارة مهنية وتقنية، ومنهج للتواصل، يتجلى -على الخصوص- في الاستماع إلى المواطن واطلاعه على نوايا الحكومة. هذه -بدون شك- عناصر إيجابية لدمقرطة مساريّة.

أعتقد أن هذا التوجه جيّد، بالرغم من كون الأخلاقيات السياسية، تظل من أصعب الأمور في الحياة، على اعتبار أن النشاط السياسي، استراتيجية أكثر مما هو أخلاق في حد ذاته. فموقف الوزير الأول محمود وإن اتسم بالصعوبة. كما أن دوره يكمن في التوجيه والتنسيق والمراقبة والتحكيم والحفاظ على التماسك بين أعضاء الحكومة.

تكمن السمة الثانية، المستخرجة من مفهوم الحكامة، في إرادة الإصلاح بوجه عام، والإصلاح فيما يتعلق بالملفات القطاعية، بوجه خاصّ. ومما لا شك

فيه، أن النوايا الواردة في هذا البرنامج، تروم الليبرالية الاجتماعية. حول هذه الإيديلوجية الضمنية، تشكل الفريق الحكومي، بالنسبة للتوجه الخاص بكل تشكيلة سياسية على حدة. سأعرض هذا المقترح على التحليل. وإن ركزت العديد من الصحف على «الانتقائية الإيديلوجية»، وعلى قلة الانسجام، داخل هذا الفريق. أقول هذا لسبب أساسي: عرفت التيارات التي تخترق الأحزاب وستعرف إعادة ترتيب إيديلوجي حول الليبرالية الاجتماعية التي تعطي دلالة لعمل هذه الحكومة.

تشكلت الحكومة من تحالف حول برنامج يمدّد العمل الإصلاحي، الذي شرعت فيه الدولة. لكل عضو في الحكومة ثلاثة التزامات: إزاء الدولة والحكومة وحزبه الخاص.

لقد شقّت الليبرالية طريقها بمختلف أشكالها. يشهد على ذلك، على صعيد المؤسسات، التصريح المشترك بين الحكومة والأحزاب. ذلك التصريح الذي يلزم الطرفين باحترام مبدإ الإجماع (الذي يعتبر لازمة التماسك الاجتماعي)، والسهر على لعبة الانتخابات، في جوّ من النزاهة والشفافية. ليست الليبرالية إيديلوجية حديثة العهد بالمغرب، غير أن ممارستها جديدة في إطار الحوار الاجتماعي. ما يزال هذا الشكل من الحوار في

بداياته. فالإطار موجود بآلياته غير أن تأسيس ثقافة متقدمة للحوار الاجتماعي، سيأخذ كثيرا من الوقت ليصبح متينا. لماذا؟

من حيث المبدأ، يعتبر الحوار عنصرا لضبط المجتمع، الذي تشكل الدولة عتلته. غايته المساعدة على تصحيح التفاوتات ومنهجه: التفاوض، التفاوض دائما، إن السياسة التفاوضية هي التي تحول مواقف النضال أو المنافسة، بين الشركاء الاجتماعيين، إلى حوار مفتوح، في إطار احترام مختلف وجهات النظر، وفي إطار القوانين الجاري بها العمل.

هذه مهمة جسيمة ومتواصلة، مهمة بيداغوجية، تتمثل في ملاءمة شروط الحوار الاجتماعي مع نزاعات المصالح والأفكار، ومع حرفيات الجماعات وموازين القوى، التي تغذي بالضرورة، المجتمع واقتصاده وثقافته.

من يحاور من؟ متى يبدأ الحوار الحقيقي؟ أولا، بالاعتراف المتبادل بين الشركاء ومشروعيتهم -بحكم القانون وفعليا- هكذا تترسخ هويتهم. فمثلا، عندما يظهر نزاع اجتماعي، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، كما هو، ويحلل كعنصر يمكن التفاوض بشأنه، ويكون موضوع تشاور بين الشركاء الاجتماعيين والهيآت المعنية، المحلية أو

الوطنية، كما يكون موضوع اخبار مضبوط لدى الدولة والرأي العام. إذ لا يمكن -من باب الحكمة- أن نلزم الصمت، حيال نزاع اجتماعي. ذلك أن الصمت يجعل النزاع أكثر عتمة ويرمي به إلى حرب المواقع، وإلى مزايدة لا جدوى لها، في مسلسل الحوار والتفاوض.

هكذا، تخضع ممارسة الحوار الاجتماعي إلى لغة واحدة، لغة التفاوض الاجتماعي، وبالتالي إلى اللغة التي تروم التوازن المنشود بين المصالح المتباينة، التي يدافع عنها الشركاء.

لذا، يُطرح الحوار الاجتماعي، بتعابير اجتماعية واقتصادية وثقافية. ذلك أنه من حيث المبدأ، إذا كان الحوار، يروم في المقام الأول، ضبط المجتمع، ونعتقد أن غايته تكمن هنا، فإنه ينبغي تقييم مصالح هؤلاء وأولئك، وإعادة تقييمها باستمرار، حسب المصلحة العامة للمجتمع، والظروف الاقتصادية التي تشكل إكراهات جوهرية له. ومن ثم يأتي دور الدولة وتحكيمها كمصحح وضابط.

توجد في المغرب ثلاثة مكونات للتشغيل: الأجراء والعمل غير النظامي والملكية المنتجة للخدمات. ثلاثة مكونات متفاوتة الأهمية، وطنية وجهوية، تميز البنية الأساسية الاقتصادية، وموروثها الاجتماعي. تلكم البنية المركبة التي

تميز مختلف عصور تطور المغرب: عصر المغرب التقليدي وعصر التصنيع والأجراء الذي أنعشه الاستعمار وعصر المغرب المستقل، حيث تسود، بالإضافة إلى هذه المكتسبات، وأنظمتها الإنتاجية، ثنائية بين التدبير الاقتصادي للدولة، وآليات السوق الوطنية والدولية.

تطابق هذه البنية المركبة للاقتصاد، والآخذة في التكيف مع النظام الدولي للسوق، تعددية نقابية وسياسية. يجب أن يتكيف الحوار الاجتماعي مع هذه المعطيات. فكل شريك مدعوٌّ للعب دوره كعنصر للضبط الاجتماعي. كيف يلعب هذا الدور المنوط به؟ وبأية استراتيجية؟

لا تحدث النقابة -بمطالبها الموزونة والمعقولةإلى حد ما- الاضطراب، وإنما تسهم بطريقتها في التماسك الاجتماعي، لأنها تضع الأصبع على التفاوت الاجتماعي. وبفضل شرعيتها التمثيلية (عندما تكون صحيحة وحقيقية)، فإن النقابة مؤهلة لممارسة وظيفتها كضابط للرابطة الاجتماعية.

إذا انتظم أرباب العمل أكثر على المستوى الاقتصادي والجبائي، فإنهم يخضعون إلى منطق خاص بالمردودية والتنمية، تلك إحدى آليات النفسانية الابتدائية، لكن، في الواقع، يخضع كل تفاوض ينطلق بين أرباب العمل والأجراء، إلى

توازن بين شكلين إثنين: أنانية منفتحة لأرباب العمل، وأنانية منغلقة للأجراء، تتحول إلى انتقام. من ثم أيضا الدور الحاسم للدولة، دولة القانون.

تفسّر طرق الضبط الاجتماعي أيضا بواسطة الثقافة، والتاريخ، والتقاليد، ونظام تراتب وتوزيع الثروات. يندرج *الحوار الاجتماعي*، في *هذا الموروث*، علاوة على أنه يجب عليه أن يتكيف مع التغيرات الكبيرة التي يعرفها العالم.

يقال إن نموذج الديمقراطية التمثيلية القائم على مجتمع الأجراء واقتصاد السوق هو النموذج العالمي المتميز. تهمّ المكتسبات المتعددة لهذه الديمقراطية، ضبط النزاعات، ومطابقة مختلف المصالح بين الشركاء الاجتماعيين، والتحكم في الثروات، لمزيد من العدالة الاجتماعية.

إن هذه المكتسبات، كل هذه المكتسبات، لا يتم التمتع بها، إلا إذا توفر في النهج الديمقراطي : احترام حرية الرأي من جهة، ومبدأ التسامح القادر على التحكم في التعصب، إن لم نقل في عنف هؤلاء وأولئك من جهة أخرى. إن الحوار الاجتماعي منهج لملاءمة الضبط الاجتماعي مع متطلب أخلاقيات معينة.

بيد أنه قد يقال لي: إن الأخلاقيات تتغير مع تقاليد كل بلد على حدة. أجل، أعتقد أن الحوار

الاجتماعي، في المغرب، يمكن أن يرجع، في هذا المجال، إلى قيم الاتزان، والحكمة، ونكران الذات، والتسامح، واحترام الشركاء، وكرامتهم في خدمة المصلحة العامة. بيد أن التعصب هو الأخ العدو للتسامح. لا يمكننا -بكيفية مصطنعة- أن نحيّد أحدهما عن الآخر.

إن الحوار الاجتماعي، في حد ذاته، سلوك لبلوغ الضبط الاجتماعي. إنه نموذج للتوازن، ولضمان استمرار التوازن الاجتماعي لا بد من الحفاظ على المكتسبات، التي حققتها بلادنا في هذا الميدان الحيوي، بغية إغنائها بمكتسبات أخرى. من هنا يبرز متطلبان: استمرار موروثنا الاجتماعي وتكييفه مع العالم المتحول، وعلى الخصوص، عالم السوق الوطنية والدولية.

الاستقلالية ومعضلتها

إذا اختزلنا تاريخ الأجيال السياسية في المغرب، فإننا سنميز بين الجيل المنحدر من الحركة الوطنية، وجيل ما بعد الاستقلال، الذي يتضمن نوعين من الملامح: أطروتقنيو الدولة، والمناضلون الذين أثبتوا مكانتهم في نضالات المجتمع المدني، على المستوى السياسي، والاجتماعي، والنقابي، والثقافي، والديني. وهي أجيال عرفت أرضيتها الإيديلوجية تحولات حقيقية نتجت عن التغيرات الاجتماعية للبلاد، وعن التحولات الكبيرة القائمة، على المستوى الدولي والعالمي.

سنبدأ بحزب الاستقلال، قيدوم هذه الأجيال. ففي أعقاب محاضرة، سأل طالب **علال الفاسي**: «أأنتم من اليمين أم من اليسار»؟ فأجابه بابتسامة خفيفة: «أنا **علال الفاسي**».

نقل هذه الطريفة **عبد الكريم غلاب**، وهي ذات دلالات قوية. أما فيما يخص المنهج الاستقلالي، فإنه يرفض الإيديلوجيات والمفاهيم المستعارة من التقاليد السياسية الأخرى، وعلى الخصوص الأوربية منها. هذا ما يصرح به، وفي الحقيقة فإن الأمور أكثر تعقيدا من ذلك. فحسب إيديلوجيي حزب الاستقلال، وعلى الخصوص منهم، **علال الفاسي وعبد الكريم غلاب** (يتميز هذا الحزب، بكونه يتوفر على إيديلوجيين حقيقيين)؛ إذ يتوفر

مذهب الحزب على استقلالية تفكيره، ومفاهيمه ومعجمه ورمزيته وكلها منبثقة عن التجربة المغربية. يتوفر هذا الحزب إذن على اسم مجيد، وزعيم تاريخي، وتقاليد، وأدب مذهبي، وتنظيم على المستوى الوطني، ونقابة، ونظام زبائن منتشرين في البلاد، وصحافة، ونشرات، ودعم مالي، خاص به. «لا يمكن تجاهله» كما قال عباس الفاسي، من حزب الاستقلال

أسّس هذا الحزب، منذ سنة 1945، في شكل هيئة سياسية مُعدّة للمشاركة في السلطة، (بالرغم من الانشقاق الذي عرفه سنة 1959): تتوفر فيه جميع الشروط المطلوبة من حزب ما. وتكمن قوته الحقيقية، ووزنه الرمزي، في بناء مشروعيته. مما يعني أن هذا الحزب قد خلق لنفسه فضاء خاصا به: يمتلك حرية تحرك نسبية، تمكنه من تغيير تحالفه عند الضرورة. يشهد منهجه على «مرونة» التفكير هاته، التي جعلته يفض تحالفه، مع جبهة المعارضة بمشاركته في حكومة 1977. لننظر عن كثب إلى علاقته مع اليسار الاشتراكي.

يوجد، في مختلف النصوص المذهبية، حوار مع الاشتراكية. فانطلاقا من سنة 1962، أرادت نزعة استقلالية تغيير اسم الحزب باسم آخر: الحزب الاشتراكي الإسلامي. لم يحدث هذا التغيير. لقد وجد جوابه في مبدإ التعادلية الذي يعتبر متجاوزا

للاشتراكية. لا نزاع طبقي وإنما تذويبه بالإنصاف والعدالة الاجتماعية، الذين يجب ان يشكلا قاعدة السياسة. فحسب الاستقلال، التعادلية وطنية وإصلاحية وثورية. ويهدف هذا المنهج إلى التكيف، باستمرار، مع الواقع الاجتماعي للشعب وحضارته ومؤسساته.

كما هو الشأن بالنسبة للاشتراكية، الاستقلال ضد الرأسمال، وكما هو الشأن بالنسبة لليبرالية ، الاستقلال ضد السلطة المطلقة للدولة. تطلعه هو بناء مجتمع تعادلي إسلامي[1].

أعرب **عبد الكريم غلاب**٢عن هذه الرغبة في توضيح العلاقات، بين الاستقلالية والاشتراكية مليّا . سأقدم هنا بعض الأفكار التي تهم حديثي، قبل شرحها في إطار فرضيتي للبحث.

الإسلام عقيدة وإيديلوجية وأخلاق وحضارة في ذات الوقت. لا يقصي أبدا المعتقدات أو الحضارات الأخرى. إنه سلطة الواحد، الأساس المطلق للتسامح، للحوار، والمحاجّة في خدمة مجتمع عادل. هذه هي الفكرة الإجمالية التي يرسمها الاستقلال عن الإسلام، والتي يستوحي منها إيديلوجيته، عن

---

1) أنظر منهج الاستقلالية، التقرير الأدبي الذي قدمه علال الفاسي، المؤتمر السادس، الدار البيضاء، 1962

طريق سلفية القرن 19، -لنذكر بهذا الأمر- . غير أن هذا الحزب قد طور استقلالية لاهوتية، وليبرالية في التفكير، في إطار وطني محدد. فحسب غلاب، يجب اعتبار الاصلاحية كاجتهاد مدعم بروح التمييز، وبحب المعرفة. وحسب قوله: تقدمية وثورية في نفس الوقت. تتكيف التعادلية، مع تاريخ البلد، وتغيراته الاجتماعية. لذا، توجد الطبقات الاجتماعية ولا توجد. توجد لأن ذلك هو الواقع، غير أن التعادلية تروم تذويبها في مشروع مجتمع عادل. كما أنه ليس هناك يمين أو يسار، تلكم المفاهيم المستعارة من ثقافات سياسية أخرى، هذا حسن، لكن علاوة على ذلك: ما هي خصوصيات التعادلية؟

يبرز غلاب -في كتيبه- السمات الرئيسية التي تميز التعادلية عن الاشتراكية:

- تؤمن التعادلية « بدور الدين في توجيه الحياة الفكرية وتنظيم المجتمع ».
- « تؤمن بالإنسان ».
- « تؤمن بالحرية الفردية والجماعية ».
- « تؤمن بالديمقراطية البرلمانية وتناهض فرض الحزب الوحيد ».

---

2) الفكر التقدمي في إيديلوجية الاستقلالية 1972:

- «تؤمن بتوزيع عادل للثروة الوطنية وللدخل القومي».
- «لا تؤمن بسيطرة الدولة على كل مرافق الحياة».
- «تؤمن بالمساواة وبمجتمع بلا «طبقية».
- «تؤمن التعادلية بالحوار في مناقشة الأفكار والإقناع والاقتناع».

باختصار، إنها ليبرالية اجتماعية، تعادلية، معتدلة تروم بناء مجتمع متوازن، بالنسبة لمحاور هويته: الدين، اللغة، الثقافة، التاريخ والدولة. وردت هذه الليبرالية الاجتماعية، في النقطة الرابعة من الأنظمة الأساسية لهذا الحزب، وهي: «التعادلية الاقتصادية والاجتماعية، التي تهدف إلى الحفاظ على كرامة المواطن، وحمايته، من الاستغلال، ومن مسخ هويته».

ليست الليبرالية نزعة من بين نزعات أخرى. إنها مركز ثقل، خط قوة العالم المقبل، وراء الحدود والدول - الأمم. تتخذ عدة أشكال: تقنية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، غير أنها تهدف إلى نفس الشيء: إعادة صياغة مفهوم الدولة، وتحرير المجتمع المدني من عبئها. فضدها تخوض الحركة الإسلامية كفاحها، كما تخوضه ضد التقنية، التي تعتبرها بدون روح، ومرادفا للكفر، وللمادية المتوحشة.

فحيثما تواجه الحركة الإسلامية استقلال السياسي والاقتصادي عن الدين، تظل الإصلاحية

الاستقلالية دائما كليبرالية معتدلة، مبدؤها الأصولية الإسلامية المتطورة.

يريد التياران معا، تأكيد العلم والتقنية، عن طريق الإيمان وكلام الله، إلا أنهما يفترقان فيما يلي: الاستقلال حليف لليبرالية، في حين أن الحركة الإسلامية تستهدفها باعتبارها العدوّ، وخلف العدو ترى صورة الغرب. الاستقلال جمعية سياسية، وليس تجمعا لاهوتيا بالمعنى الصحيح. التيار الثاني، في الإسلام، ليس هناك أي فصل بين الدين والعلم والسياسة والمجتمع والاقتصاد: الكل في الكل، والكل واحد. تفصل الليبرالية هذه الهيآت، وتمنحها الاستقلالية والتخصيص.

إن إدماج الجماعة الإسلامية: حركة الوحدة والتجديد في الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية، التي يقودها د. الخطيب، ذو دلالة قوية في هذا الباب، فبفضل هذا التحالف، حصلت الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية على 9 مقاعد في مجلس النواب، بعبارة أخرى، يعتبر إدماج هذا التيار في البرلمان، ولوجا للإسلاميين إلى استقلال السياسي. إنه منعطف حقيقي.

الاشتراكية المغربية اليوم

ماذا يميزها بشكل عام؟ لقد تولدت الاشتراكية المغربية عن أصل مزدوج: الأول، وطني، بوصفه نضالا من أجل الاستقلال وضد الاستعمار، والثاني، مرتبط بالعالم الثالث ومطبوع -بقوة- بالماركسية السياسية للستينيات، الموجهة ضد الأمبريالية وحلفائها المحليين.

كانت الماركسية -باعتبارها حركة اجتماعية- تستند على النقابة، والطبقة الشغيلة، والطبقة المتوسطة المتبصرة، وعلى الطلبة. كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والاتحاد المغربي للشغل، والحزب الشيوعي المغربي، (بالرغم من منعه)، الأجهزة الرئيسية لهذا النضال . وبعد فترة طويلة، اتسمت بالغموض، والازدواجية، وتخللتها «محاولات ثورية» قامت بها أجيال المقاومين، والوطنيين القدماء، ثم بعد ذلك اليسار، المنبثق عن أحداث مارس 1965، تكيفت الاشتراكية رويدا رويدا -بحكم الأشياء- مع خصوصية الدولة المركزية المغربية، ومع تقليدها العريق، الذي ليننته مزاولة السلطة - سلطة تتوفر على قاعدة اجتماعية وشعبية عريضة - في تواصل دائم مع مجموع البلاد، عبر شبكات الزبونية.

أرغم هذا التهميش اليسار على تحويل النقاش، من المواجهة إلى استراتيجية مزدوجة، ثم إلى

مفاوضة مباشرة مع الدولة. هذا الانتقال إيديولوجي أيضا. اتجه النضال نحو الدفاع عن الديمقراطية، ونحو عمل الدمقرطة، الواجب إنجازهُ داخل الدولة، ونحو التصالح بين الاشتراكية والليبرالية، في إطار ديمقراطية اجتماعية. لقد حرر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عمله بالنسبة لنقابة الاتحاد المغربي للشغل، بتأسيس نقابته، مع تدخله في مكونات المجتمع المدني الأخرى: الجامعة، الجمعيات الثقافية، الشباب، جمعيات حقوق الإنسان وجمعيات الحركات النسائية.

مكن هذا التقويم الإيديولوجي والعملي، اليسار من توجيه انتقاده للوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، ولليبرالية العشوائية السائدة لدى طبقات مصطنعة في القطاعين العام والخاص.

لقد دُعّمت المعارضة الاشتراكية الطويلة والشديدة، لهذه السياسة اللا اجتماعية، بفضل النخب السياسية، والنقابية، والجامعية، للطبقة المتوسطة الراغبة في تحديث البلاد، وفي التنمية الاجتماعية. أما الشيء الذي أدى إلى استمرار الاشتراكية، كإيديولوجية بالرغم من تهميشها، فهوفي نهاية المطاف، التحالف الموضوعي، بين هذه الإيديولوجية ومثلها في العدالة من جهة، والعجز

الاقتصادي والاجتماعي للطبقة المتوسطة والطبقات الكادحة أو المحرومة التي تعاني من إفقار حقيقي من جهة أخرى. لذا فالإيديولوجية كممارسة وتحليل لوضعية معينة سلاح سياسي، لا يمكن تجاهله في مسلسل النزاعات، إذ تضفي معنى على الحركة النضالية، وعلى كل عمل سياسي.

بعد فشل اشتراكية العالم الثالث (في مرحلة أولى)، وتفكيك النظام الشيوعي للبلدان الشرقية، ولأوربا الوسطى (في مرحلة ثانية)، لم يعد الاختيار السياسي والإيديولوجي، بين الاشتراكية والليبرالية، يُطرح بنفس المفاهيم، ومن ثمة جاءت الديمقراطية الاجتماعية كبديل.

أنا، إذ أذكر بهذه العناصر -باقتضاب شديد- إنما أموقع النقاش. تحمل هذه الملاحظات قيمة استدلالية لا أقل ولا أكثر. كما أذكر أنه، يمكننا أن نميز، في المغرب، بين ثلاثة أنواع من الاشتراكية: الاشتراكية الإصلاحية، وهي النزعة الرئيسية بامتياز، الاشتراكية خارج البرلمان، والاشتراكية الثورية، وهي نزعة مهمشة جدا.

لقد أثبت الاتحاد الاشتراكي لقوات الشعبية، بالرغم من كونه قد عرف تصدعات وتغيرات وتحولات، قدرته على النضال والتعبئة، سواء في المعارضة المباشرة أو غير المباشرة، أو خلال فترات التفاوض مع الدولة أو مع حلفائه. لقد ولّى ذلك

العهد الطويل الذي لم يكن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يصلح فيه للدولة الا باعتباره الحزب الذي يظل في المعارضة[3].

منذ تأسيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (سنة 1975)، تم الانتقال من «الاختيار الثوري» إلى «الاختيار الديمقراطي» واحترام المشروعية بإبعاد التيارات المتطرفة أو المنتظرة. وكان **عبد الرحيم بو عبيد** صانع هذا التحول وهذا الانضمام. غير أن هذه المشروعانية، لم تكن دون شروط. بل على العكس من ذلك، كانت تضع في لبّ النقاش، نظام «المجتمع» و «الاجتماعي» في سياسة الدولة. أقول «المجتمع» في حين أن جميع الأحزاب، بدون استثناء، تتحدث بكل طواعية، عن «الشعب» لكل حزب تمثله المثالي أو الطوبوي «للشعب»، «للجماهير» أو «للجماهير الشعبية»، ويظل أسير ذلك التمثل.

تحمل مشروعانية اليسار دلالة أخرى: حين تمارس السلطة قمعا غير عادل، تُعلَن «خارج القانون»، بالنسبة للدستور، الذي ينص على حق

---

3) أنظر فيما يخص هذا الجزء، أطروحة الدولة لعبد القادر البنّة : نشأة وتطور اليسار المغربي المنبثق عن الحركة الوطنية. حالة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. كلية الحقوق، الرباط 1989 .

التجمع، وحق التفكير، وحق الاضراب. كيف نفكر في العنف السياسي، عندما تستقل المحافظة على النظام -الضرورية- كجهاز إيديلوجي للقهر الدولي؟

يتمثل الحد بين عنف هؤلاء وأولئك، والحوار الاجتماعي، في احتواء أية إمكانية للحرب المدنية، الجزئية أو الشاملة، أجل، إن إضرابا عاما (إضراب سنة 1981 مثلا)، للاحتجاج على الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، قد تم تأويله بطريقة عكسية. إذا كان الإعلان عن الإضراب، يمسّ قرار الدولة، فيمكن لهذه الأخيرة، إما أن تتفاوض، أو تبقي على قرارها مهما كلف ذلك، أو أن تتراجع عنه. وفي جميع الحالات، تتحمل الدولة والمضربون، على حد سواء، مسؤولية ممارساتهم، ومن ثم، إلزامية الحوار الاجتماعي، لاستبعاد أي خطر يحدق بالتضامن الجماعي. إن فك التضامن هو أساس الحرب المدنية.

من جهة أخرى، نقرأ -فيما يتعلق بمسألة مشروعانية اليسار- في التقرير الإيديلوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (10 – 12 يونيو 1975)، ما هي مطالب هذا الحزب، لبناء دولة القانون والعدالة الاجتماعية. أستخرج منه بعض العناصر المتعلقة بالميثاق المؤسس، الذي يربط اليسار بالملكية. منذ أن ساند

الأستاذ محمد الحبابي، العضو البارز في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مبدأ البيعة، كتقبل من المجموعة للسلطان، ذلك المبدأ الذي أكده المرحوم عبد الرحيم بو عبيد بسلطته، منذ ذلك الحين، اعتُبر هذا المبدأ كأساس خاص بالديمقراطية المغربية، ديمقراطية اجتماعية حليفة للملكية، في إطار الدستور الذي يضمن مبدأ التعددية والتمثيل الانتخابي.

هناك مسألة أخرى: الدين؛ فمن وجهة نظر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومن حيث المبدأ، بالنسبة لكل اشتراكية، يجب أن تكون القاعدة هي استقلال السياسي. غير أن الدستور المغربي يقرّ أن الإسلام هو دين الدولة، وأن العاهل المغربي هو أمير المؤمنين. وهكذا، ليس الدين قضية خاصة، وإنما هو مبدأ جماعي، وروحي وقانوني وحضاري. ليس هذا المبدأ اشتراكيا أو ليبراليا، إنه أساس كل دولة إسلامية. أجل، لكن على أرض الواقع، ظلت السلطة تمارس دائما استقلال السياسة في البلدان الإسلامية. باسم الدين، ولكن بجانبه. يعتبر تقدم الديمقراطية المبدئية في المغرب، في الواقع، تصالحا بين هذا المفهوم اللاهوتي للدولة وبين الديمقراطية الليبرالية من الطراز الأوربي.

لقد صرح الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دائما، أن الحزب يناضل من أجل إسلام متفتح ومتسامح ومجتمعي. وهاجمت الحركة الإسلامية اليسار بسبب فكره العلماني. غير أن لبّ الصّراع يوجد خارج هذا الإطار. إن ما يفصل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، عن الحركة الإسلامية (الشرعية أو التبليغية)، هو بالفعل، اغتيال عمر بنجلون (سنة 1975). وبالأخص مبدأ استقلال السياسة عن الدين، الذي تنازعه الحركة الإسلامية، إذ تعتبر المجتمع الإسلامي وحدة متراصّة وكلاّ مطلقا.

لنعد إلى إيديلوجية الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. ترجع الأنظمة الأساسية للحزب إلى «الاشتراكية العلمية» كمنهج. وعندما نقرأ أدبيات الحزب، يتعلق الأمر بالطبقات الاجتماعية، لكن ليس بهدف تحويل الطبقة الكادحة إلى حزب (الأطروحة اللينينية)، وإنما بتوجيه أنشطة الحزب نحو تعبئة مختلف الطبقات والفئات وإنشاء مجموعة قوى.

لقد تبين أن هذا التوجه إيجابي، لأنه إصلاحي أكثر مما هو ثوري. أكثر وطنية مما هو دولي. يحدد هذا التوجه اليوم انفتاح الاشتراكية المغربية على الليبرالية. وبهذا المعنى، تجتمع كافة مكونات

اليسار النيابي ضمنيا، حول نفس الإيديلوجية، إلا أن تحالفا تها تظل مترددة. وسيد لنا المستقبل القريب عما إذا كان اليسار -بما فيه يسار خارج البرلمان- سيكونٍ أولا جبهة متضامنة. يقول الفيلسوف **روني جيرارد**: «يعدو المتنافسون جماعة، والخصوم مجاورون لهم، في وضعية متماثلة، على كل ضفة من ضفاف نفس الجدول ... الخ».

نجد في التصريح العام لهذه الحكومة، عدة نقط من ميثاق الكتلة (1992)، وكذا الأفكار التي يدافع عنها الاتحاد لاشتراكي للقوات الشعبية، فيما يخص تقديم تدابير برنامج الحزب، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي: تخليق الحياة السياسية كأولية لبناء دولة القانون ودمقرطتها، وإصلاح الإدارة والقضاء ومشروع «اقتصاد مختلط، قائم على الشراكة، فعّال ومتضامن» وسياسة اجتماعية موجهة صوب التضامن والتماسك، وإنعاش المرأة والشباب، والتعددية الثقافية.

هذه كلها أوجه تطابق لا تميز هذا البرنامج إلا قليلا عن البرامج الاشتراكية والليبرالية الأخرى. وتؤكد بذلك فرضيتنا حول التقارب الإيديلوجي، بين جميع أحزاب «اليسار» و «الوسط» و «اليمين»، إلى حد أن مناقشة ميزانية (98 – 99)، شكلت سوء تفاهم عجيب بين هؤلاء وأولئك.!

أما المصدر الآخر للاشتراكية المغربية، فهو الحزب الشيوعي المغربي القديم، الذي تحول إلى حزب التحرر والاشتراكية (سنة 69)، ثم إلى حزب التقدم والاشتراكية (سنة 74). هذا عمل طويل النفس **لعلي يعتة** ورفاقه، كالدكتور **عبد الهادي مسواك أوعبد العزيز بلال**، الذي كان رجلا بارز الخصال. يقول حزب التقدم والاشتراكية عن نفسه: «كان الحزب أول من أدخل في مجتمعنا الفكر التقدمي المبني على المبادئ والقيم الاشتراكية».

بين سنة 74، وإدماجه في النظام الانتخابي، ومشاركته الحالية في أول حكومة للتناوب، توجب أن يكافح هذا الحزب من أجل بناء تنظيمه واندماجه في الحياة السياسية والمدنية، كما توجب عليه كذلك، أن يكافح ضد الحظر، من قبل السلطة، وتهميشه من طرف الأحزاب الأخرى للحركة الوطنية. لقد كوّن حزب التقدم والاشتراكية هويته، من خلال النضال، وهو في نفس الوقت، حزب يدعو إلى روح التحالف والتكتل والوحدة.

قيّم الحزب -في أطروحاته، بمناسبة المؤتمر الخامس-[4]، تجربته دون التنكر لماضيه، ودون وضع مذهب آخر. هناك إحالات قليلة إلى «الاشتراكية

---

4) عُقد في الرباط، 14-15 يوليوز 1995.

العلمية»، و إلى «الوسطية الديمقراطية». وهناك إيديلوجية قريبة من الديمقراطية الاجتماعية. ذلك أن المفاهيم الجديدة (الديمقراطية، وحقوق الإنسان الخ...)، مفاهيم لليبرالية السياسية.

لننظر، عن كثب، إلى هذه الأطروحات، التي تشكل وثيقة هامة، ذلك أنها في ذات الوقت حصيلة، ووصف للحالة، ودليل على التوجه، بخصوص الوضع العالمي، والتغيرات الحاصلة في المغرب. وأخيرا، لننظر إلى دور الحزب. كيف يرى عالم اليوم؟ وما هي مكانة الاشتراكية في هذه التحولات؟

يلاحظ الحزب، آثار العولمة السريعة للاقتصاد، وانعكاساتها السيئة على اقتصاديات البلدان الهشّة. كما يلاحظ «فشل تجارب التنمية الذاتية التمركز في العالم الثالث. غير أنه يؤمن بأن التخلف ليس قدرا، ذلك مثلا (وهذا مثال بارز)، أن تنميةبلدان الجنوب الشرقي تثبت «أنه بالإمكان الخروج من التخلف دون قطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي». خصوصا وأن العولمة الاقتصادية مشفوعة بالدمقرطة، والمطالبة بحقوق الإنسان، بما فيها البلدان الشيوعية القديمة.

تظل الرأسمالية الخصم الإيديلوجي للاشتراكية، لكن الاشتراكية متجددة ومتحولة «من ثم يعتبر

حزب التقدم والاشتراكية ان اندثار النماذج الدولية للاشتراكية البروقراطية -ذلك الاندثار الذي يمكن اعتباره كحدث تافه- حيث يظل هزة إيديلوجية وسياسية عنيفة، لا يعني كذلك أن الرأسمالية تلج نظام البديل أو الحل». أجل، إنها لا تلج هذا النظام، إلا أنها تتقدم في شكل ليبرالية شاملة: عندما أشاهد اليوم على شاشة تلفازي (2 شتنبر) الرئيس **كلينتون** يبادر إلى «إنقاذ» روسيا لدمجها أكثر في النظام الدولي، الذي دشنته الولايات المتحدة الأمريكية، أتساءل: عن البديل الواجب ابتكاره، والذي ما يزال بين أيدي روسيا؟ ذلك، أنه كلما تعذر على الدولة مواجهة أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة، تكون الليبرالية موجودة كحل بديل: لها نموذج يتكيف مع كل بلد على حدة، ومؤسساتها المالية. وإيديلوجيو حقوق الإنسان ومصممو النظام العالمي. لقد عمت الفوضى في روسيا، بعد الاشتراكية البيروقراطية، وبعد الفوضى، أخذت تتقدم سلطة السوق بقطيعات قوية.

ما هي إذن هوية الحزب في الوضعية المغربية، بالنسبة له وللدولة، وللهيآت السياسية؟ ذلك أنه يلاحظ فشل «اليمين الإداري»، الذي لم يفلح «في تأسيس قواعد اجتماعية خاصة»، ويلاحظ «بعض النقص في تجذره الشعبي» لدى الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية، ويضيف الحزب: «من دون شك

أن اختلاف المصادر الإيديلوجية، والمرجعيات السياسية، تفسر جزئيا الصعوبات التي تعوق محاولات التقارب والتفاهم، مع أصدقائنا في المعارضة». هذا تفكير واضح يدعو إلى وحدة الأحزاب «الصديقة» ووحدة الحزب في إطار إجماع وطني: «يجب أن نعلم أن الوضعية تتطلب توافقا تاريخيا، بين مؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية». تلك المؤسسة القائمة على دولة، كأداة راسخة تتكيف مع المتغيرات الاجتماعية، دولة يريدها حزب التقدم والاشتراكية قوية وديمقراطية.

يمكن أن نتساءل كيف يفكر الحزب الآن في هويته، وفي إيديلوجيته. إنه حزب الاشتراكية الإنسية، اشتراكية تركم تقدم كفاحها، أولا في الحركة الوطنية، ثم في مواجهة الحظر والتهميش، ليصبح -بعد ذلك- حزبا جماهيريا (ذلك هو هدفه منذ تأسيسه)، حزبا متميزا ووحدويا في نفس الوقت، ومع استراتيجية الانضمام والرفقة.

الانضمام، لكن حول ماذا؟ حول الإيديلوجية، لكنها متشابهة لدى أغلب الأحزاب، بالرغم من بعض الاختلافات البسيطة؟ ما يسود داخل هذه الأحزاب، ليس الخلاف الإيديلوجي، وإنما بطبيعة الحال، هو النضال من أجل السلطة داخل الأحزاب، وفي المجتمع المدني، وفي الدولة. بهذا المنحى، تكون الإيديلوجية

وهما، غير أنها -كما هي- تحدد حرب المواقع وتغذي روح الاستراتيجية.

لقد تحدثت عدة مرات عن ظاهرة تقسيم الأحزاب، مع تعددية منشطرة، تسود داخل أحزابنا، لم تعد هذه الظاهرة مصطنعة، حيث أنها تخضع لقانون التجزئة، الذي يضبط كل تراتب وكل تصنيف اجتماعي. لقد انفصل حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (الذي سأتحدث عنه فيما بعد)، عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وجبهة القوى الديمقراطية، عن حزب التقدم والاشتراكية، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

تتوفر جبهة القوى الديمقراطية، التي أسست سنة 1997، والممثلة في الحكومة الحالية، بكاتبها الوطني، على برنامج وتوجه يساريين. ليست توأما لحزب التقدم والاشتراكية، إنها أخ له، و«رفيق» في حالة انشقاق. يقدم هذا الحزب نفسه ك -«حزب جديد». أين يتجلى ذلك؟ لم يحن الوقت بعد لتقييمه. لا إحالة إلى «الاشتراكية العلمية» وإنما «تقدمية اجتماعية». نقرأ في ميثاقه، انتقاده للأحزاب: «إنها أحزاب منغلقة تماما، تقوم على أسس تقليدية أثبتت حدودها، إذ لم يعد جزء كبير من الساكنة يجد نفسه فيها، ومنه الشباب على الخصوص».

يُلح هذا الحزب أيضا، على استراتيجية التنمية، لبناء مجتمع عادل، استراتيجية توفق بين إكراهات السوق، وعدالة تعيد التوزيع من قبل الدولة، أو بإيعاز منها. يدعو إلى تكافؤ الفرص، وإلى «تكافؤ سياسي» بالنسبة للنساء، أما من حيث تنظيمه، فيعتمد نموذج الانتشار عبر البلد من خلال الجهات، وبفضل تعبئة الشباب والنساء.

من البديهي أننا أمام معجم سياسي مشترك بين أحزاب اليسار. ما يتغير، هو طبيعة الصراعات بين الأشخاص. هذه الصراعات، مصدر التقسيم، يُفسرها علم الاجتماع. ذلك العلم الذي ما أحوجنا إليه اليوم. تنتج الروح السياسية، من خلال التقسيم، طريقة التصنيف والتراتب الاجتماعي والثقافة الأساسية. وترسخت في المغرب، بفعل الزمان ثقافة خاصة للسلطة والنفوذ والتحكم. سأعطي مثالا يدخل في سياق حديثنا.

إن مفهوم «الأخوة» أو «الرفقة»، الذي يربط أعضاء هيئة سياسية، يقوم على حق البكورية والأبوية، إلى درجة أن انشقاق مجموعة من حزب عن مجموعة أخرى، ليست أقل أخوة، أو رفقة، يكمن في تأسيس «الجديد» بنفس المبدإ. لا ينسلخ الأخ عن الأخ، ولا الإبن عن الأب، إلا عندما يُكون أحدهما سلالة رمزية أخرى، تضفي الشرعية على قطيعته.

لا يتسم أي جيل سياسي بالعفوية. إنه يتكون و يبني هويته، من خلال الحواجز والمقاومة والتضحية. يكون الإبن أو الأخ منسجما مع نفسه، عندما يبتكر السياسة المدنية.

الآلية الاجتماعية الأخرى: عندما نستعرض قادة الأحزاب، الأحياء أو الأموات، القدماء أو الأقل أقدمية، نتبين مدى احترام المؤسس، كما لو كان شعيرة دينية أو سحرية. في حالة حزب الاستقلال، الغني بالملاحظات الاجتماعية، تمّ نقل الموروث الرمزي على ثلاثة مستويات: مستوى «الرئاسة الدائمة» لعلال الفاسي، مستوى الأمانة العامة (الأمين العام: أصغر من السابق)، هذا المستوى المزدوج تتوسطه «لجنة الرئاسة» المتكونة من خمسة مؤسسين آخرين، بين الأمين العام واللجنة التنفيذية، التي ينتخبها المجلس الوطني. هكذا يتم احترام مبدأ الأقدمية، في مؤسسات حزب الاستقلال. تجدر الإشارة إلى أن عباس الفاسي، الأمين العام، قريب من المؤسس مرتين: عن طريق أبيه عبد المجيد الفاسي، وعن طريق المصاهرة، ذلك أنه متزوج من إحدى بنات الزعيم التاريخي للحزب.
من المؤسف له، أن تحذف وظيفة «المزوار» من ثقافتنا التقليدية: هذا الشخص النسابي الذي يحيّن شجرة نسب العائلات. لاهوتي أو من الأعيان،

إنه يصون ذاكرة الأجداد، فانطلاقا من شجرة النسب، يمكن أن نبني قصة مجتمع حول النظام الرمزي المخصص للأجداد. كما نحتاج في العلوم السياسية إلى مزوار، خبير في المادة، لتصنيف مختلف الأسر السياسية وحلفائها.

بهذا المعنى، يكون حزب الاستقلال قد حافظ على رموز النظام الأبوي. وفي حزب التقدم والاشتراكية، وبعد وفاة **علي يعتة**، اعتبر الابن نفسه وارثا ليومية «البيان»، التي هي مبدئيا، الجريدة الرسمية للحزب، غير انه تمت تسوية هذا النزاع الظرفي، حول «*حق الملكية*»، في نهاية المطاف. لأن حزب التقدم والاشتراكية يظل حزب أخوة كما عرّفته من قبل.

لنعد إلى التعددية المزدوجة: انبثق الحزب الديمقراطي الاشتراكي، الذي أُسس مؤخرا في سنة 1996، عن انشقاق داخل منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. (التي أسست سنة 1982)، والتي تحيل أنظمتها *إلى «الاشتراكية العلمية»* وإلى «*أفق تأسيس مجتمع اشتراكي*». هل الحزب الاشتراكي الديمقراطي في *ظل الحزب القديم* أم حزب آخر؟.

إذا حللنا بإمعان معجمه، أي طريقة حديثه عن السياسة والتفكير فيها، نكتشف فيه نظرة إجمالية، عن فكر سياسي حقيقي، دشنه عبد الله

ساعف وآخرون. يدعي هذا الحزب أنه ينتمي «للاشتراكية الديمقراطية»، التي تدافع عن حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وتحرير المرأة، وإدماج الشباب، في الحياة الإنتاجية والسياسية».

كما ينمّ هذا المعجم عن تقارب إيديلوجي مع أحزاب أخرى، إلى درجة أنه، أيّا كانت الفوارق الضرورية بين هذه الأحزاب، يمكننا أن نؤكد الوجود الحقيقي لحركة لمّ الشمل، حول الليبرالية الاجتماعية. لكن، قبل الإدلاء بالمزيد من الحجج في هذا الاتجاه، أشير -بصفة شخصية- أنني كنت أقرأ استجوابا مع **خالد الناصري**، نُشر في جريدة البيان يوم 20 غشت الأخير، يوم العيد الوطني الذي يخلد ثورة الملك والشعب، فتذكرت أنني كِدت أموت يوم 20 غشت 1954 ، في سن 16 ، برصاصة أطلقها جندي استعماري صوب جانبي الأيمن، أثناء مظاهرة وطنية في الحي الذي وُلدت فيه بالجديدة. ليست صدفة إذن، إن أنا كتبت بعد 45 سنة، هذا المؤلف، حول التناوب والأحزاب السياسية: تشتغل ذاكرتي السياسية من أجل الآخرين ومن أجلي أيضا!

ينسجم **الناصري** فكريا في حواره مع فرضيتي في العمل: اليسار جد مقسم اليوم، إذ عندنا، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم

والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وبعض جماعات اليسار المتطرف، وهذا كثير». ويضيف أن: «الأشياء آخذة في النضج». ينبغي الانتظار.

ما يتجلى من خلال هذا التقسيم - إذا نحن قبلنا أن الحياة السياسية تتسم دائما بقوى متآنية للمركزة والانقسامية ما يتجلى إذن، هو أن أحزاب اليسار في علاقة قوية من التقارب الإيديلوجي، تروم التوفيق بين الليبرالية، التي تتحكم فيها الدولة، والاشتراكية الديمقراطية، كنموذج إيديلوجي للحزب.

من ثم، فإن ما يميز البعض عن البعض، وعن الهيآت السياسية الأخرى (ستُعالج مسألة اليسار خارج البرلمان فيما بعد)، هو من حيث المنطق الرصين، الحرب الصامتة للمواقع بين الأحزاب والمسؤولين، وبين الممثلين الصوريين في المشهد السياسي. فوراء «الأخوة» و«الرفقة» القائمتين، يتعين تحديد الشريك والخصم الحقيقيين.

غير أن الأشياء، ليست بسيطة إلى هذا الحد، لأن للآخر وجهين، مرئي وخفي، لدى الشريك والخصم. من ثم، تبدأ المفاوضة لترئية وجه الآخر، والبحث

فيه عن الوضوح في التفكير، الذي يجب أن يسود في التحالفات، حول لعبة الازدواجية والانحراف. يفسح هذا الوصوح في التفكير المجال لإمكانية النقاش والحوار. إنه وعد بمعجم جديد وبسلوك جديد يُثيران روح المنافسة بتحريرها من طاقتها المتجاوزة. يُحدث انغلاق الأحزاب، في تراتب صارم، الانشقاقات، في حين، يجب أن يكون الحزب أداة لتحرير القوى المكبوتة للمجتمع المدني. عندما يُكبت حزب، فإما أن ينحبس أو أن ينفجر. غير أنه، إذا حركته روح التمييز، يصبح فضاء يسود فيه قانون القسمة: في المهمة التطوعية، وفي النضالية والتضحية، وفي تعايش هؤلاء وأولئك، الذين يمارسون اللعبة السياسية الحقيقية.

يتعين -في لعبة التقارب الإيديلوجي- احتلال عدة مواقع: منافسة معلنة أو معلّقة، تحالف تارة مفتوح وتارة مغلق، ومخصص لبعض الأحزاب؛ تكامل، يجد فيه كل واحد مكانته الحقيقية؛ التجمع من خلال العديد من الفوارق أو من خلال مجرد التجانب، الاتحاد كأفق أو كمشروع متكامل. اللعبة مفتوحة، لكنها محدودة أيضا: كيف يمكن لأحزاب اليسار، ولليسار خارج البرلمان، أن تلتقي وتتحدث بالرغم من مواقفها المتتالية؟

من الطبيعي أن نقول، إن زعماء الأحزاب، أيا كان تسامحهم، مطالبون بتسخير الرجال والأفكار

طبقا لقانون التراتب. ذلك التراتب القائم على كل مشروعية محصنة، أو على انقلاب. كيف يمكن أن نبني الحياة أو نبتكر المستقبل؟ هنا يكمن أحد أسرار العيش الجماعي السياسي، خصوصا هذه الأيام، هذه الأيام الصعبة على بلداننا. عندما تتقدم في العالم ليبرالية شاملة، عابرة للأوطان والدول فإن هذه الظاهرة المستحدثة، قد اكتسبت استقلالية (لا يمكن إلى حد الآن تقييم انعكاساته الاقتصادية على السياسة)، ومع ذلك، تملي اختيارات سياسية على الدول - الأمم الأكثر هشاشة. يتمثل شعارها في: قوّموا اقتصادياتكم وكونوا ديمقراطيين بتقليد نموذجنا.

إن هذه الليبرالية الشاملة، هي رأس حرب هيمنة السوق بدون حدود، منافسة لا هوادة فيها تدفع إلى التحديث المتواصل للمقاولة، والعولمة الحوسبة للتدفقات ولإعادة التدفقات النقدية، وإلى توزيع آخر للتقسيم الدولي للشغل (مادّي أو مادّي)، افهموني: لا يتعلق الأمر، بقطع الطريق على الليبرالية الشاملة، في قوتها التي لا يمكن مقاومتها، وإنما دائما بإعادة سيطرة السياسي على الاقتصادي والمالي، وإلا إلى أين سنسير؟ تُعرِّض الليبرالية الشاملة للخطر أسس الدولة - الأمة والمجتمع والصلة والتضامن والمواطنة والديمقراطية ذات البعد الاجتماعي .

فالابتكار وإيجاد طرق جديدة للتفكير والبحث عنها، لا يمكن أن تكون بالنسبة للاشتراكيين، مجرد رفض أو رد فعل تافه، وغير مجد، ضد تناقضات الليبرالية الشاملة وإنما أحد المتطلبات الحيوية: إعادة سيطرة السياسي على الاقتصادي لخدمة الرابطة الاجتماعية.

يطال مسخ الهوية بلدانا برمتها. ويتسم عهد ما بعد الشيوعية بالفوضى. لكنه أيضا البحث عن توازن جديد لقوى المجتمع: في بولونيا والمجر وأوكرانيا وليتيانيا... يكفي أن نطلق على هذا العهد اسما قديما: الديمقراطية الاجتماعية، التي تتحدد بنظام للتعاون المستمر بين الإدارة وأرباب العمل، والحركة النقابية. هذا يفترض توفر إدارة كفأة وأرباب عمل «حقيقيين» وحركة نقابية قريبة من الطبقات الكادحة. نحن بعيدون عن ذلك.

من هذه الاعتبارات، أخرج بخلاصة أولى عن هذا العمل، هي فك العزلة الإيديلوجية عن الاشتراكية المغربية، وإدماجها في الليبرالية الاجتماعية، التي تقودها الدولة المسترجة، والتي هي توجه هذه الحكومة الأولى في عهد التناوب، والتي سبق أن دُشنت من قبل. هذا ما سنحاول توضيحه من خلال مشهد ليبرالي آخر.

لنعد شيئا ما إلى الوراء. أثناء خطابه الافتتاحي في المؤتمر الوطني للتجمع الوطني

للأحرار، يشير **أحمد عصمان** إلى جيل سياسي جديد، جيل ما بعد الاستقلال، وإلى جيل المسيرة الخضراء، ليموقع النقاش في إطاره التاريخي، كما سيذكر بذلك **المعطي بوعبيد**، إبان تأسيس الاتحاد الدستوري سنة 1982. منذ تأسيسه، أكد التجمع الوطني للأحرار على لمّ الشمل والوسطية بالنسبة للتعددية السياسية: «يجب أن يتوفر (المغرب) على يمين ويسار ووسط»، أو ما يلي: «نعتبر أنفسنا ممثلين حقيقيين لهذا الوسط الديمقراطي التقدمي الاجتماعي». الوسط يعني قوة توازن بين الهيآت السياسية، بعيدا عن الرأسمالية الشرسة، وعن مذهب الحزب الوحيد.

نجد في هذا المذهب نفس المفهوم المتداول اليوم، والذي يلح على ضرورة توزيع المهام، بين الدولة من جهة، وبين الفرد والجماعة من جهة أخرى، كما أن **أحمد عصمان** يؤكد في خطابه، على دعم اللامركزية، وعلى ضرورة تخويل مسؤوليات محددة للجماعات المنتخبة. كان للتجمع الوطني للأحرار ملفات جاهزة: التربية، والفلاحة، والاقتصاد، والصناعة، والتكنلوجية، والبحث العلمي والاعلام. يشجع الحزب على التسيس والنضالية.

طلب هذا الحزب، من الحكومة التي كانت ستتشكل عقب انتخابات تلك الفترة - وأيا كانت

تلك الحكومة– إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع. إعادة الثقة تلك من الأولويات. هكذا، تموقع التجمع الوطني للأحرار، بين اليسار واليمين، كشريك ثالث. الثالث هو الذي يريد أن يمسك الميزان. أن يكون الحكم الذي ينتهز الفرص السانحة لتشكيل الحكومات ووضع سياساتها.

نُؤاخذ هذا الحزب أو ذاك، الذي ينعت «بالإداري»، على عدم توفره على قاعدة اجتماعية، غير أن لتلك الأحزاب نخبا ونظاما للزبونية. يقال أيضا إن تدبيرها للشؤون السياسية كان كارثيا. أنا كباحث، أود أن يُوضع بين يدي، افتحاص حول تدبيرها لهاته الفترة أو تلك، وحسب القطاع، حتى نتمكن من تقييم أجود لما فعلت هذه الأحزاب وما أعطته.

لقد انتسب هذا الحزب وما زال ينتسب، إلى الديمقراطية، وإلى الليبرالية الاجتماعية، أجل، لكن ما هو الشكل الخاص لهذه الليبرالية، بوصفها إيديلوجية سائدة وآخذة في الانتشار وطنيا ودوليا؟ ما هو –في المغرب– نمط الإنتاج الذي يسمح بتسييرها؟

أولا، أبدي ملاحظة، إن أنا ألححت على دور الإيديلوجية في الأجهزة والمجتمع المدني، في فترة إجماع، فلأن الشخص السياسي حيوان إيديلوجي.

ليست الإيديلوجية مجرد خدعة (الخدعة جزء من الواقع)، تتهيكل في سلوك الإنسان وتلتصق بجلده، بحميمية، تجعله يعمل ضد مصالحه الخاصة، وينقلها في كفاحه ضد الآخرين.

لنطلق على هذه الآلية الغريبة، اسم الغريزة العمياء، بهذا المعنى، تكون روح الاستراتيجية، التي يطورها، عن طواعية، رجل السياسة، طريقة للوقاية من تلك الطاقة اللاعقلانية. تُدخل الاستراتيجية في اللعبة، النظام الذي يؤدي إلى الفوضى وإلى حروب المواقع. إذن، فالإيديلوجية -بالنسبة للأحزاب- مرجعية أساسية لتأكيد هويتها ودورها في المجتمع. لأن هذه الأخيرة تسمح للسياسي بالتكاثر.

لقد رأينا -فيما تقدم- كيف يحلل **ادريس بن علي** علاقات الدولة المغربية مع الليبرالية، تفترض هذه الأخيرة (مبدئيا)، استقلال الاقتصادي عن السياسي، في حين أن الدولة - الأمة، تفوض تحت المراقبة. كما أن **ابن علي** يؤكد على التناقض الرئيسي للوضعية المغربية، وهو تناقض ثنائي المنطق: «منطق مخزني مبني إلى حد كبير على منيحة إدارية للموارد وعلى سلطة تقديرية، ومنطق ليبرالي مبني على منيحة عبر السوق، وعلى سلطة ديمقراطية» (المقال المشار إليه، ص 64).

بعبارة أخرى، أعدت الدولة استراتيجية تدريجية، تمكنها من الاحتفاظ بالمراقبة، بعض المراقبة للإكراهات الاقتصادية والمالية، حتى تتمكن من التحكم في آثارها الوخيمة، على النسيج الاجتماعي، مع اتخاذ التدابير التوفيقية مع الليبرالية الدولية.

تحالفات الأحزاب

إن مفهوم المعارضة غامض في عهد الإجماع، فمن جهة، وبسبب تهميشها، أصبحت بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة اليوم، بكيفية ما، محترفة للمعارضة وعليها أن تتعلم تدبير الشؤون السياسية، ومن جهة أخرى، أخذت مجموعة الوفاق وأحزاب أخرى تستأنس بدور المعارضة. تلكم لعبة الظل المغربي.

يمكن أن ينحو هذا الاستئناس في اتجاه أو في آخر. لكن، بما أن الأمر يتعلق بكفاح إجماعي، فإن حرب المواقع تسير ببطء، إذ من السهولة بمكان تحديد نقط ضعف الخصم، وزرع الشك في عمله وفعاليته. يمكن أن تفعل المعارضة ذلك دائما، إنها تقنية متداولة لإشهاد الرأي العام. وبما أن كل حزب يتوفر على صحيفته وعلى منشوراته، فإن اللعب مفتوح لجميع أنواع الهجومات المشروعة، أو المغرضة. إن صحافة الحزب إشكالية دائما: لا نعرف ما هو الخبر وما هي النميمة، وما هو مجرد القذف. أضف إلى أن ثمة صحافة الشارع، التي تهاجم الجميع دون أخبار مؤكدة، وتنزع المصداقية عن هاته المهنة الجيدة، التي هي الصحافة الاحترافية، لدى رأي عام تائه وأسير لأحلامه.

تزعم المعارضة الحالية «الإجماعية» أنها ستكون إيجابية وبناءة، بل لبقة في بعض الظروف. هذه

حرب معقولة. أما المقياس الذي يميز المعارضة المصطنعة عن المعارضة النابعة من الاقتناع، فهو أن هذه الأخيرة تبعد الخصم دون أن تلطخه أو تحتقره، ودون أن تكون موضوع استخفافه. فمن هو العدوّ؟ العدوّ هو الذي يمكن أن يرفضه خصمه ويستغله ويستغل أخطاءه. يحب المغربي كرة القدم ولعبة الورق، فلماذا لا يتمرس على السياسة، التي هي لعبة هامة للضرورة وللحظ؟ أما عن الجيل الجديد المكوّن في الألعاب المحوسبة، فإن عليه أن يحلّ نفس المشكل: أن يعرف كيف ينتصر أو ينهزم، دون حقد على الآخر، بل دون حقد على الإنسان الآلي (Robot).

يمكن أن يتم تصنيف المعارضات بطرق مختلفة. أذكر إثنتين منها: التصنيف الأول، بين المعارضة البرلمانية والحكومة، والمعارضة خارج البرلمان التي تطعن في المسلسل الانتخابي. والتصنيف الثاني أكثر انفتاحا وتعقيدا. هذه أنواعه المختلفة:

- معارضة داخل جهاز الدولة والإدارة.
- معارضة داخل الأحزاب.
- معارضة بين الجمعيات داخل المجتمع المدني.
- معارضة يعبّر عنها بالانسحاب، كما فعل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالنسبة للمسلسل الانتخابي.
- معارضة بالإمساك تمّ التعبير عنها خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة.

- معارضة جذرية مثلا ضد أي نظام انتخابي يُعتمد اليوم.
- معارضة صامتة يصعب تحديدها: انها في قلب المجتمع وشدائده.

تمزق ظاهر، كما في التهميش الأقصى للعالم القروي في السياسة، ومستتر يغفو في المجموعات الأساسية التي تمسك ضمنيا بسرّه الألفي.

تغذي هذه السلسلة من التناقضات كل مجتمع، وتكمن وظيفة السياسي في تحييدها واستقطاب مواقف النزاعات ووضعها في بنية يمكن أن تحدّدها الدولة. تقوم الإيديلوجية السائدة: بهذه المهمة في الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية.

أعود إلى الحكومة ومعارضتها. لم تشكل هذه الحكومة من طرف أغلبية وإنما من تحالف بين القطب الاشتراكي (مع مختلف مكوناته) والاستقلال والتجمع الوطني للأحرار، والحركة الوطنية الشعبية. نعرف ما يقوله الاشتراكيون -بكيفية عامة- عن الأحزاب التي تنعت ب «الإدارية»، والتي توجد اليوم في المعارضة.

يؤدي تحليل انخراط هذه الأحزاب في الجهاز الإداري وانفصالها عن النسيج الاجتماعي الأساسي، إلى دراسة الدولة نفسها، عندما تتورط في عدم

تسييس المجتمع. ماذا يقع بالفعل عندما تدفع إلى تأسيس حزب على شاكلة تقنيتها للتأطير؟ هل هذه التقنية قادرة على تعبئة المجتمع المدني؟

ماذا يعني أن يكون حزب ما مجردا من المشروعية الشعبية، ومن المصداقية؟ إن اصطناع أحزاب، فوق المجتمع، يفرغ التشكيلة السياسية من المحتوى المستديم. فكلما سارت الدولة على هذا النهج بتحديد جهازها الخاص كلما عزفت عن السياسة. وعندما تؤسس الإدارة، وعلى الخصوص منها، إدارة الشؤون الداخلية هذه الأحزاب، أو تمهد لها، فإنها لن تكون إلا في صورتها وصورة الأطر التي تكونها. وهكذا يصبح المسؤول الحزبي ظل مستخدم للدولة، أو ظل رجل السلطة. فهل نبني أغلبية على مجرد استنساخ لجهاز الدولة؟ سؤال جدير بالمتابعة، لأن ثمة ومنذ أمد بعيد، خلطا بين المبدإ الذي لا جدال فيه، والمتعلق بالحفاظ على النظام والأمن من جهة، والتحكم الممنهج في الأشخاص بشتى وسائل تسخير الآخر. من جهة أخرى يجعل هذا الخلط المجتمع المدني غير مسؤول.

أفرغت الدولة مكانا لمعارضة مؤسساتية جديدة بتحويل المسؤولية الإدارية إلى اليسار المتحالف مع أحزاب أخرى.

يدّعي الوفاق هذه الصفة. على من سيركز معارضته؟ يريدها إيجابية وبناءة. يزعم الاتحاد الدستوري أنه ينخرط في «الليبرالية الاجتماعية»، وتكمن مهمة الحزب في نشر إيديلوجيتها: «المعتمدة على الحرية والمبادرة الخاصة، كأساس لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتواصلية». فحسب المادة ٣ من قوانين هذا الحزب، نقرأ في «مشروعه المجتمعي»: «بأرضية تتمحور حول الواقع المغربي وبخيارات إيديلوجية واضحة، يتحدد الاتحاد الدستوري، منذ تأسيسه -كمنظمة ليبرالية ومشروعانية وإصلاحية ومتشبثة بقيم الملكية والإسلام لأمتنا، ومؤمنة إيمانا راسخا بفضائل الديمقراطية والتعددية الحزبية، والحوار الهادئ والنزيه، بين مختلف القوى الحيّة للأمة، وعلى الخصوص منها، التنظيمات السياسية التي تسعى إلى المصلحة، بما فيها مصلحة الدولة والأمة. علاوة على ذلك، يجب أن يركز هذا التنظيم، الذي يريد أن يعطي مكانة خاصة ومتميزة لجيل «ما بعد الاستعمار» (كي يتحمل تدريجيا، ودون قيود المسؤوليات الوطنية) جهوده النضالية حول إبرام عقد اجتماعي حقيقي، مبني على دولة القانون وعلى تشجيع المبادرة الحرة، التي يجب أن تشكل اعترافا منصفا للذكاء والابتكار ولإرادة الفعل والنجاح، والتي تطبع الفكر البشري».

كما أنه ليست للحركة الشعبية إيديلوجية أخرى. ففي برنامج تلفزي مَوقَع **محند العنصر** -الأمين العام- حزبه في وسط اليسار، واعتبر معارضته للحكومة معارضة أفكار، كما رفض التصريح العام للحكومة. وفي تعليق له على برنامج تلفزي (2M)، مخصص **للعنصر** كتب **محمد خليل**: «على مستوى الانتماء، يعتبر **العنصر** أنه أقرب إلى الاتحاد الدستوري والحزب الوطني الديمقراطي ولا يختلف مع التجمع الوطني للأحرار، كما أعرب عن أمله في أن يرى «نفس الأسرة السياسية (الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية والحركة الديمقراطية الاجتماعية والحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية)، تلتئم وتنضم إلى الوفاق. «ليست هناك خلافات سياسية» مع الفصائل الأخرى وإن انخرطت حركة الدكتور **الخطيب** في تحالف «غير طبيعي»[7].

لنواصل تحرياتنا من خلال قراءة الصحف. في حوار مع **مصطفى السحيمي** إيديلوجي الحزب، اقترح **محمود عرشان**، الأمين العام للحركة الديمقراطية الاجتماعية، تنسيقا أكبر بين أحزاب

---

7) في انتظار إشارات قوية، لا في إيكونوميك. الجمعة 24 يوليوز 1998.

المعارضة، المعارضة المتعددة، التي تكون نشيطة في البرلمان وفي الميدان. هذا ما أسماه «نضالية الجوار»، في الجهات والجماعات والبلديات والأقاليم. ففي نظره، يجب ألا تكون هذه المعارضة المتعددة خلطا بين مختلف المواقع، بل يجب أن تحترم هوية كل حزب على حدة.

يعطينا الأمين العام نظرته للمستقبل: «بعد هذا، يحرك مجموعة الكتلة -كما هي- منطق ماضوي ولا تحرّكها جدلية مستقبلية، لقد سجلنا التحفظات القوية التي عبرت عنها، الأسبوع الماضي، إحدى مكوناتها في شخص الأمين العام لحزب الاستقلال، السيد **عباس الفاسي** حيال الحكومة الحالية... لكي أقول لكم إن هذه الحكومة غير متجانسة، وتلغمها تناقضات داخلية، لا يمكن تجاوزها إلا من خلال بسط مهمّ للأحزاب ولبرامجها وأهدافها. وهذا واحد من رهانات إعادة التركيب، التي تتعين مباشرتها والنجاح فيها. يمكن أن تتم هذه الأخيرة عندما تتلاشى آثار التكتلات الحالية الظرفية إلى حد كبير، الشيء الذي لن يتأخر كثيرا! على أساس ثلاثة أقطاب، فيما يبدو لي: قطب محافظ، وإن اتسم بالشعبوية، وقطب اشتراكي، عليه أن يستعيد علاماته ويقوم «بإعادة تأسيس حقيقية»، وقطب اجتماعي ديمقراطي، أو إن

أردتم، ينتمي لليبرالية الاجتماعية. هذه هي إعادة التركيب التي يتعين القيام بها والنجاح فيها، سواء بالنسبة لفاعلية العمل السياسي الوطني، أو بالنسبة لوضوح النقاش الذي يجب أن يصاحبها ويدعمها[8].

هذا واضح، غير أن وزير الدولة المكلف بالداخلية، سبق أن أعلن عن هذه الثلاثية القطبية، عقب الانتخابات التشريعية لسنة 1997. وتظل تقنية التأطير في يد الدولة. إذا كان هذا التأطير يشتغل كمجرد آلية إدارية خارجة عن المجتمع، فإننا سنصل، في نهاية المطاف، إلى عزوف سريع عن السياسة، وسيخسر فيه الجميع، بدءا بالدولة. كيف نجمع، في علاقة عادلة وبارتباطات نشيطة، هؤلاء وأولئك ،في ممارسة حقيقية للديمقراطية؟ يجب أن نتجنب وضعيتين محفوفتين بالمخاطر: البحث عن أغلبية غير موجودة، وعن معارضة مصطنعة يتعين تحديدها.

.يجب أن نضيف إلى تقسيم الأحزاب، وإلى محاولة الجمع في أقطاب متميزة، داخل البرلمان، ظاهرة جديدة برزت بعد الانتخابات التشريعية

---

8) الحكومة أسيرة وعودها، حوار مع السيد السحيمي. لافوا دوسنتر (La Voix du Centre). العدد 1 18-24 يوليوز 1998.

الأخيرة، هي ظاهرة إدماج فصيلة من الحركة الإسلامية في البرلمان. يعني هذا الإدماج أنه أصبحت هنالك ثنائية إسلامية: شعبوية شرعية، وشعبوية تبليغية، توجد في معارضة خارج البرلمان. إيديلوجيتهما مشتركة تقريبا. غير أنه تتجلى عند البعض، بوادر استقلالية نسبية للسياسة عن الدين، وعند البعض الآخر، حلم عشائرية مطلقة، لن أعالج الآن إلا النزعة الأولى، التي هي مع المشروعية، قبل تحليل الثانية في الباب الموالي، المخصص للمعارضة خارج البرلمان.

بعبارة أخرى، اتخذت الحركة الإسلامية المغربية، بوصفها نزعة إيديلوجية واجتماعية شكلين من الشعبوية، الأول: سياسي، والثاني: طوبوي. الأول: يندرج، منذ الآن، في استقلال السياسة ومؤسساتها، والثاني: حركة نشيطة للمجتمع المدني، ويتوفر على جمعية وعلى زعيم روحي، ونشاط أكيد، اجتماعي وإحساني وديني وثقافي، كما يتوفر على صحافة وعلى أدب مذهبي. يريدان معا - شأنهما شأن الحركة الإسلامية الحديثة - أسلمة جذرية للمجتمع وللدولة، بتفسير قائم على الشريعة: ولوج مباشر للمصادر الأولى.

فبالنسبة للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، يجب أن يتم اعتماد الشريعة، أي

تخليق مطلق للمجتمع، في جميع محافله، عن طريق الانتخابات وبعيدا عن كل عنف، للإمساك بزمام السلطة القائمة. إن انضمام رابطة المستقبل الإسلامي، بقيادة **أحمد الريسوني**، والإصلاح والتجديد، برئاسة **عبد الإله بنكيران**، في جمعية جديدة: الوحدة والإصلاح، وتحالفهما مع حزب الدكتور **الخطيب**، وهو حزب سياسي، مكن الإسلاميين من ولوج البرلمان، بشروط تفاوضية مع الشركاء المعنيين.

هذه إذن، أول مرة تقتحم فيها جماعة إسلامية بالمغرب، استقلال المجال السياسي الرسمي. لقد حدد الدكتور **الخطيب** بنود هذا الاتفاق، ذلك أن هذا الحزب، يدافع عن مبدإ الملكية الدستورية، في دولة يشكل فيها الإسلام دين الدولة، كما زعم أنه من مؤيدي إسلام متسامح وضد العنف. وهذا تسامح مشروط بقاعدة: احترام الكتاب والسنة والإسلام. لماذا؟

يعتقد هذا الحزب أن الهوية المغربية موزعة بين الإسلام والعلمانية منذ مجيء الحماية.

يتهم برنامج هذا الحزب السياسة التي نهجتها الدولة لحد الآن، بوصفها سياسة لا تخليق المجتمع. إنه ضد الليبرالية، ضد الأحزاب التي تنادي بها، ومع الهوية الإسلامية للشخصية المغربية وللمجتمع والدولة: يزعم أنه يناضل من أجل ثقافة

متفتحة. هو إذن حزب سياسي قائم على الإسلام، ولا يدعي أنه يتكلم باسم الإسلام. يشتغل في إطار الدولة القائمة ومؤسساتها.

يمكن اعتباره حزب إصلاح المجتمع وتخليقه. هذا موقف أخلاقي سياسي ينشط إيديلوجيته. ما ينبغي تذكره، هو أن الحركة تطمح إلى تأسيس «قطب» جديد في الخريطة السياسية، يجمع من لا يعتزمون التصويت على الكتلة، أو على الوفاق، وهم - حسب زعمها - الأغلبية، أي الأغلبية الصامتة، الشعب.

فاللعب إذن مفتوح أمام ثلاثية القطب. فهل سيتم تجاوز التقسيم والانقسام وتحت لواء أية تحالفات؟

ليس تقسيم الحياة السياسية مسألة حتمية، إنه يحمل أيضا بوادر تقويم مناسب للتغييرات الجارية، إذ يحتوي كل تجمع سياسي على عناصر التوحيد والحفاظ والتخريب. وهكذا فهو في كفاح دائم ضد الآخرين، وضد ذاته، يدور هذا الكفاح حول ميزان قوى، تارة مقبول وتارة مرفوض. لن نفهم شيئا عن الأحزاب بصفة عامة، وعن الأحزاب المغربية بصفة خاصة، ما لم ندرك هذه الازدواجية البشرية ، التي لم تضبط بعد بين الوحدوي والجزئي.

إن مطمح حزب متوازن مع قواه البناءة والهدامة، هو أن يتمرس ويمرّس مناضليه على

وجود مجموعة فكرية، حول بعض قيم الخلاص، وبعض الأهداف الواجب بلوغها. فكل حزب مختبر نتعلم فيه النقاش، باعتباره حوارا وحربا للمواقع. هذا يفترض أيضا أن نتعلم كيف نأمر أشخاصا آخرين، بتعاونهم أو بدونه.

عندما تمس هذه المبادئ -مناقشة واحترام التراتب القائم- يبدأ التباعد والتمرد والانشقاق، ويحلم كل مناضل بأن يكون لوحده حزبا. لا أتوفر على «عدد» مناضلي ومناضلات جميع الأحزاب المغربية (من يتوفر عليه!)، إلا أن القارئ يعرف أو يمكن أن يتخيل، ما هي حياة مناضل، من أجل هاته القضية أو تلك. كم من تضحية، وكم من نكران ذات! نصبح مناضلين لأسباب أربعة على الأقل:

- الاعتراف الاجتماعي.
- الانتماء لمجموعة فكرية تربطها إيديلوجية ما.
- الولوج المنشود إلى السلطة أو النفوذ.
- إمكانية إضفاء معنى على حياة المناضل.

قد نقول، إن السياسة تقنية ومهارة وفن إمكانية ابتكار الحلول للمشاكل التي تطرحها المجموعة. هذا الفن نادر: في إطار الدولة والأحزاب والمجتمع. وهكذا، فإن ابتكار علاقات جديدة مع السياسة، سؤال مطروح على الشباب السياسي. فهل يجب مع ذلك، تمريسه على التحكم في آثار

المعارضة خارج البرلمان

كما هو الحال بالنسبة لكل نشاط اجتماعي مرموز، هناك الواجهة الأمامية والخلفية. في الواجهة الأمامية السياسية، هناك عالم الدولة بمؤسساتها وأنشطتها واحتفالاتها. وتساهم فيه الأحزاب وشركاء آخرون للدولة، تارة كفاعلين وتارة كمتفرجين. وفي الجانب الآخر، نجد ا لمعارضة خارج البرلمان: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المنعزل، وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وجماعات يسارية أخرى، وجمعية إسلامية: (العدل والإحسان). تياران، أحدهما اشتراكي والآخر إسلامي.

منذ أن نشر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بيانا مؤيدا لمقاطعة الاستفتاء الأخير (1996)، التزم الصمت من جديد. في حين أن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي يخوض المعركة. ويهدف هذا الحزب، الذي يطالب في قوانينه وتصريحاته ب«الاشتراكية العلمية» كإيديلوجية ومنهج للتحليل، إلى الليبرالية - الديمقراطية - الاشتراكية المرتبطة جدليا. ويعتمد «الحركة الوحدوية الأصيلة» والمناضلة.

يتم تحليله للوضعية المغربية على أساس الطبقية والصراع الطبقي، بين الرأسمالية الدولية وحلفائها المحليين، الدولة المخزنية التي ينتقد

-حسب تعبيره- سياستها وقاعدتها الدستورية، على اعتبار أن هذا الحزب يناضل من أجل تحقيق الديمقراطية النابعة من الشعب والعائدة إليه. يدعو إلى إحداث جبهة وطنية لمواصلة الكفاح. لكن مع أي شركاء؟ حسب تحليلات التقرير السنوي لحالة المغرب (1996 - 1997)،[9] فإن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، هو القطب الفكري لليسار الجَذري، الذي يتعين ذكر تجمعاته التالية: اختيار النهج الديمقراطي، والحركة من أجل الديمقراطية، والديمقراطيين الأحرار. يؤكد هذا التقرير أن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، يواصل تطوره، بفتح مقرات جديدة، كما كان الشأن سنة 1996، في خريبكة والمحمدية. بعض تظاهرات هذه التشكيلات ممنوعة. لا يتمتع بوضعية قانونية، إلا حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والحركة من أجل الديمقراطية.

تُتَّهم هذه التنظيمات بكونها متأخرة: على المستوى الوطني، لا ندري ما هو الطلب الذي تقدمه للدولة ولأحزاب اليسار، وعلى المستوى الدولي، تظل هذه الأحزاب متمسكة باشتراكية العالم الثالث، التي لم تعد متداولة اليوم.

---

9) إصدار مجلة «أبحاث»، الرباط 1997.

أعتقد أن المشكل أوسع من ذلك، المشكل هو: ما هي الدلالة التي نعطيها اليوم للاشتراكية، في مرحلة تحولت فيها مفاهيم «الاشتراكية» أو الشيوعية أوالرأسمالية؟ نجد أنفسنا اليوم أمام توتر إيديلوجي، بين عدة أقطاب، من بينها الليبرالية الشاملة (التي تشكل الرأسمالية النقدية الدولية، رأس حربتها)، والديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية والشعبوية.

بيد أنه، تسود في المغرب، الشعبوية في النزعة الإسلامية «أسلمة الحداثة» يقول لنا **عبد السلام يسين** في مؤلفه الأخير[10]، وهو الزعيم الروحي لجمعية العدل والإحسان. سأقوم بتحليل مقتضب لما يتعلق بالسياسة. وبما أنني، تارة كاتب وتارة قارئ، تناولت هذا المؤلف من عدة مستويات: مستوى الإيمان المتنور، ومستوى منهجه الروحاني، ومستوى معارفه، بل ومستوى صمته المساريّ. فهل هناك من خطاب وما هو؟

---

10) أنظر الأفق، مطبوعات 1998، في بداية المؤلف تم التنصيص على مايلي : «ملحوظة، نشر مجموع هذه الكتب في دائرة مغلقة. الكاتب وفكره وجمعية العدل والإحسان خاضعون لحراسة لصيقة. وضع المؤلف تحت الإقامة الإجبارية منذ شتنبر 1989.

وجدت في هذا الكتاب إيمانا قويا وتسامحا. فقلت مع نفسي: هذا الرجل حبيس ماذا؟ حبيس نفسه أو أسير الآخرين؟ شرعت إذن في قراءتي بهذه الروح . حُرِّر هذا الكتاب بالفرنسية. أعرف نصوص يسين منذ الرسالة الأخروية الشهيرة «الإسلام أوالطوفان».

يتعلق الأمر في «أسلمة الحداثة» بشرح حقيقة بسيطة حول الإيمان، للمسلمين ولذوي النوايا الحسنة. وأنا منشغل هنا بالسياسة في المدينة، تذكرت: «سواء أتعلق الأمر بإبرام ميثاق ديمقراطي، بين الأشخاص، من خلال المؤسسات المهيكلة، أو من فوق رأس أية مؤسسة رسمية، ذلك هو مطمحنا الإحساني الوثيق الصلة بمثلنا الأعلى (ص 21).

لا يوجد في نظره، في الإسلام، الذي هو كل لا يتجزأ، بالنسبة لجماعة المؤمنين، أي استقلال للسياسة ولا لأية مؤسسة. توقفت في آخر أبواب الكتاب المعنون: «ابتكار مستقبلنا»، والذي تطغى عليه السياسة. ما هو هذا الابتكار؟ أهو تطبيق الشريعة أم شيءآخر؟ إذا تعلق الأمر بهذا التطبيق، فإن الاستراتيجية التي يقترحها المؤلف، تتم عبر اجتياز عدة مراحل، وعدة درجات من التمريس. وهكذا، يفكر في «حكومة إسلامية»

ويقول إنه في حالة إجراء انتخابات حرة فعلا، فإن الشعب، في رأيه، سيصوت بكثافة على الحركة الإسلامية: «سننتظر نشطين ساعتنا بطمأنينة وبلا عنف وهاتفين حيثما تشرق الشمس، بأن مستقبلا إسلاميا ينتظر البشرية»(291).

إن استراتيجية الانتظار هاته عبر التسامح والسلام ليست انهزامية أبدا، وإنما هي شيء آخر. إنها مواكبة تدريجية للمهمة الواجب الاضطلاع بها: «تخويل الزمان الطويل للزمان الطويل هو الحكمة بعينها»(ص 295). أثناء الانتظار، يجب ألا ننتقد الدول – الأمم في العالم الإسلامي وألا نغذي شهية السلطة وحبها. إنها استراتيجية الاتزان، من أجل صحوة العالم الإسلامي، بالرغم من انقساماته.

هذه مهمة ذات طابع سياسي ووراء السياسي: أجل، آه أجل. إنها مهمة تبليغية، ذات صبغة تبليغية. لذا يطلب يسين، انسحاب الطبقة المسيطرة: «يوما ما سنصبح الملجأ الوحيد، أخلاقيا وسياسيا، وسيصوت الشعب المستاء من التلاعبات الحزبية الضيقة، التي أدت بالبلاد إلى الباب المسدود، بكثافة لفائدتنا»(ص 297)، كما يعرض موقفا: التصويت النزيه حتى يختار الشعب. كيف؟ وبأية إجراءات؟ يقول: «تنقصنا سلطة محايدة، لا تتورط أبدا في لعبة الاقتراعات

المـزوّرة، وقــادرة عــلـى ضـمـــان وإلـزام الأطــراف المتنازعة باحترام القاعدة »(ص 299).

الاقتراح الثاني أكثر تعقيدا، بل غريب: بما أن جميع الأحزاب مسلمة، فإن الشعب سيختار، بناء على برنامج من هم مسلمون أكثر من غيرهم، في هذه الحالة، لن تكون -في المغرب- إلا أحزابا لاهوتية!

إن المعنى الذي يعطيه «للتناوب»، هو تداول «الأيام» الوارد في القرآن الكريم. لا يتحدد الزمان التبليغي أبدا بالتناوب السياسي أو بالاستحقاق الانتخابي. لا يقاس هذا الزمان، إذ يتجاوز التاريخ وفضاء الدول - الأمم والبلدان. لأن الأمر يتعلق بتطبيق الشريعة وإعادة توحيد الأمة، بفضل تربية الأجيال، جيلا بعد جيل. ينبغي بناء مشروع مجتمعي، بدءا بدستور جديد «واثق من نفسه» و«بانتخاب جمعية تأسيسية، عن طريق التصويت الشعبي العام،المتوج لنقاش عمومي طويل، يجب عدم إقصاء أية تشكيلة سياسية، وأية شخصية مستقلة منه »(ص 303).

يناقش هذا الكتاب «الديمقراطية» فيجعلها نسبية، ويميز بين الديمقراطية في الأرض العلمانية، والديمقراطية في الأرض الإسلامية. تحمل هذه الأخيرة اسما: «الشورى». فعندما تكون

الشورى، نجد تعددا في وجهات النظر وإمكانيات إجماع أو حربا للمواقف والتأويلات. من له الحق في تفسير النصوص المقدسة؟ إذا فرض مسلم طريقة تفسيره على الآخرين أو على آخر، فإنه يفعل ذلك باسم ماذا، وباسم من؟ يدخل هو أيضا في العنف. يبدأ هنا العنف الرمزي. يكتب المؤلف، بشأن الشورى أنها «انطلقت من المدينة المنورة. وظلت رسالة جامدة، زهاء أربعة عشرة قرنا» (ص 310). يجب تطبيق المرجعيات الأصيلة يختم الإسلامي.

غير أن تفسيره يصبح -فعلا- لا تاريخيا وطوبوية حقيقية، تعتمد التبليغية كإيديلوجية، عندما يحذف، بطريقة سحرية، 14 قرنا من الحضارة. إن الحركة الإسلامية محظورة بعلاقة تخيلية مباشرة مع عهد نبي الإسلام. هكذا، يَحلُّ الإسلاميي محل آخر ليس هو بالذات، عاش منذ 14 قرنا خلت! يمكن أن نتساءل ما هو مصير موروث هذه القرون، فهل التاريخ وهم أم أن التبليغية هي الوهم؟

في جميع الأحوال، يصرح يسين أن الشريعة تمكن من ممارسة الديمقراطية. يختار الاقتراع العام، والدستور وفصل السلط، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، والتسامح، والتعددية السياسية.

أضف إلى أنه بدوره يقترح ميثاقا: «إذا كنا نقترح ميثاقا إسلاميا، ليتمكن كل تنظيم سياسي من التموقع ومن شرح اختياره وتصوره للإسلام، فليس بنية إقصاء أي أحد، إذ سيحدد اختيار كل حزب على حدة، وبرنامجه، مستقبل ذلك الحزب السياسي»(ص 320). ذلك هو المشروع المجتمعي الذي يتخيله مؤلفنا بخصوص ابتكار المستقبل وتحديثه على الطريقة الإسلامية.

الدولة والمجتمع المدني الجديد

عرف المغرب في أقل من قرن، استقلال الدولة المخزنية والحمايةوالاستقلال وتعزيز الدولة - الأمة، ويعرف الآن فترة الدولة المسترجة، الآخذة في الانتشار.

دشنت الدولة المسترجة سلسلة من الإصلاحات، من النوع الليبرالي، بروح من الاستمرارية والتمسك بتقاليد البلاد. تفترض هوية للدولة وللمجتمع وللملكية وللشعب. وهي منسجمة مع نفسها وتتكيف تدريجيا. إنها استراتيجية تدريجية. تُجمِّع الدولة المسترجة، وتظل متطابقة مع التقويم التشريعي والسياسي، بالنسبة لتطور البلاد والمجتمع.

مما يفسر أن الأحزاب السياسية، التي هي جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، مدعوة، من قبل الدولة، للتعاون معها، تارة كوسطاء، وتارة كمجرد منفذين. يمكن أن نسمي الأحزاب التي تنعت «بالإدارية» على الأرجح: «الأحزاب المساعدة». ينبغي التمييز بين الأحزاب المساعدة والأحزاب الوسيطة والأحزاب المهمشة خارج النظام الانتخابي. تشجع هذه الدولة التعددية الحزبية، في إطار خيار ليبرالي. لقد انعشت الملكية هذا الخيار كما هو. في حين أن النظام الليبرالي يكتسي صبغة لا شخصية ومحايدة. تقوم سلطة الملك على مبدإ آخر. يلتزم العاهل أمام الشعب والشعب أمامه.

لن نفهم شيئا في النظام السياسي المغربي، ما لم نفترض أن الملكية بناء مستمر لدولة مستقبلية، حول مبادئ ثابتة ومسلمة، هي تجسيد السلطة الواجب صنعها، ونقلها من ملك لآخر، في رسوخ متعايش مع فكرة الواحد في الدين والسياسة. تلك أوّلية الواحد على المتعدد، التي هي الفلسفة الأساس للملكية.

تلكم بالفعل، خصوصية الملكية، قانون ثابت للدولة. ينبغي استخلاص عدة نتائج، الأولى: لقد أشرت إليها قبل قليل، وهي أولية الواحد على تعددية الأحزاب: لذلك لا يوجد هنالك حزب «ملكي»، الثانية هي أنه يجب على الدولة المسترجة المحددة على هذا النحو، أن تتوقع ما يهدد أسس مشروعيتها وقواعدها الشعبية. الثالثة: هي أن الأمر لا يتعلق فقط باستنساخ الملكية، وإنما بابتكار شروط استمرارها. تلكم غايتها، على مستوى الممارسة، هناك دائما تعديلات سياسية للوصول إلى إجماع وطني، بين الدولة والأحزاب السياسية والفاعلين الأساسيين في المجتمع المدني.

طبقا لمنطق الإجماع هذا، فإن الأحزاب مطالبة باحترام التزاماتها، إزاء الدولة والمجتمع. إزاء الدولة: يتم تقدير الأحزاب، بناء على نجاعة وساطتها، وإزاء المجتمع، والرأي العام: توضع

مصداقيتها في المحك. إذا كانت تلعب دورا حقيقيا. من المؤكد أنه يجب على حكومة التناوب، أن تجيب على هذا الالتزام المزدوج، خصوصا وأن نظام الغرفتين، شبه المتساوي، ما يزال في البداية وتحت التجربة، كما يبين ذلك بطء الغرفة الثانية في التصويت على ميزانية 1998 - 1999.

يجب تعريف «المجتمع المدني» في علاقته مع خصوصية الدولة. من منا لم يسمع حديث الصحف عن «بروز» المجتمع المدني، كما لو كان أحد أحداث نهاية القرن! بيد أن الدولة في المغرب عريقة، والمجتمع المدني أيضا. أي ذلك الفضاء الذي تدير فيه المجموعة شؤونها، دون تدخل مباشر من الدولة. لم تظهر في المغرب، في الواقع، الدولة التي تريد أن تتكلف بكل شيء إلا مع الاستقلال. ولم يبدأ الحديث في المغرب عن المجتمع المدني إلا منذ عقد من الزمان. وهكذا يتم الرجوع إلى دلالة محددة، تلك التي تعطيها الليبرالية بتأكيدها على وجوب تحول الدولة - المعجزة إلى دولة مدعمة من قبل المجتمع المدني، كما في الاقتصاد يدعم القطاع الخاص القطاع العام في بعض الميادين.

قبل الاستعمار، كانت الجماعات الحضرية والقروية وكذا الأقليات، مثل الأقلية اليهودية، منظمة بكيفية مستقلة، بمراقبة مخزنية قريبة

أوبعيدة. كانت توجد في المدن: الهيآت الحرفية، والطوائف الدينية، وفي القبائل تأسست الجماعات، وكلها أمثلة تبين استقلال المجتمع المدني. هكذا ولإعطاء مثال واحد، كانت الساكنة تساهم في توظيف طالب في الكتاتيب القرآنية .

عندما ندرس البنية الاجتماعية في المغرب، ينبغي أن تحضر في أذهاننا الثلاثية التالية: المخزن والمجتمع المدني والجماعات الأساسية: في القرى والأحياء الحضرية والمساجد، وفي أي عمل منظم، أو غير منظم، يسمح بتجمع الناس، في بعض الأماكن، كما في سوق أو أثناء احتفال ديني أو دنيوي.

أدخلت الحماية إلى المغرب، آليات الرأسمالية الصناعية، والإدارة المركزة، ومجتمعا مدنيا ليبراليا واستعماريا في آن واحد، على أساس يتمثل في تجنب تطبيق إدارة مباشرة على السكان «المحميين» (في عهد ليوطي على الأقل).

نتجت الازدواجية المعممة للمجتمع المدني، عن هذا الوضع الاستعماري. فمن جهة، وبالرغم من ضعفه، ظل المجتمع المدني التقليدي، فضاء لحياة مكثفة ولمقاومة المحتلّ: وانبثقت عنه الأحزاب الوطنية. ومن جهة أخرى، نشرت فرنسا، من خلال

الحماية في المغرب، مفاهيم الحزب السياسي، والنقابة، والجمعية المدنية الحديثة.

مع حصول البلاد على الاستقلال، تخلى المجتمع المدني القديم عن بعض المجال للمجتمع الجديد، الذي ازدهر في نفس الوقت، مع تطور مركزية الدولة. مجتمع مدني جديد تنشطه الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية، والنضال النقابي، أو عن الجمعيات الثقافية والرياضية والشبابية... ما نزال نعيش هذه الازدواجية للمجتمع المدني. فعندما نتحدث عن «بروز المجتمع المدني»، فإننا نفكر، على الخصوص، في المنظمات غير الحكومية. سأعود إلى هذا.

لقد كتب عبد الله ساعف: «يمكن تماما إحصاء مجتمع مدني رسمي، يتألف من الأحزاب والنقابات والجمعيات، وتدبره نخبٌ مثقفة وتقنوقراطية، والأعيان، والشخصيات العلمية أمام الدولة. يتعلق الأمر بمجتمع مدني يشتغل أساسا بالكتابة، وينتشر في العواصم والمدن الكبرى. وأمام الدولة، أيضا يقوم مجتمع مدني صامت، يشكو من ظروف عيش غير محتملة، في ضواحي المدن في دور الصفيح والبوادي. ومجتمع غير رمسي، يتكون من الزوايا والطوائف الصوفية، ويشتغل بالشفوي والإيحاءات، أمام نفس الدولة. ألا

يجب أن نضيف كذلك، العصبيات الجهوية، والهويات الثقافية المحلية..؟ ومجمل القول أن المجتمع، يحلّل باعتباره متكونا من نخب في القمة، تضم النوادي الخاصة وجمعيات أرباب العمل، وفي مستوى ثان، نجد الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات، والتجمعات المهنية، والنوادي، والصالونات، والصحافة الرسمية... وأخيرا، وفي مستوى أدنى: نجد الطوائف الصوفية، والجمعيات الدينية والمدنية، والصحافة السرية، والتجمعات الطقوسية[11].

يعتقد الكاتب أن ما أخّر تطور المجتمع المدني، هو كون النخب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولة الممركزة، إلى حد كبير، والتي تحاول تدويل المجتمع. في حين، أن ثمة مؤشرات أخرى مواتية لهذا التطور: الحركة النقابية، وإعادة التركيب السياسي للحركة الوطنية، وضعف الدولة - الأمة، والمطالبة بالحقوق الفردية وبالمواطنة وبمؤشرات أخرى.

ما هو إذن، هذا المجتمع المدني الجديد؟ تم في

---

11) أنظر عدد المجتمع المدني في المغرب (الذي يشرف عليه نور الدين العوفي) سيني دو بريزان (Signes du présent). شتنبر 1992.

سنة 1941، سن ظهير يحدد أن التنظيم الجمعوي خاص بالفرنسيين وبأجانب آخرين دون سواهم، وتعيّن انتظار ظهير 15 نونبر 1958، المتسم بالليبرالية لإضفاء المشروعية على الحركات الجمعوية الوطنية. كما تم تعديله بظهير 10 أبريل 1973، الذي يفرض بعض القيود على قانون
الجمعيات: فمثلا، لا يُلزم هذا الظهير السلطات بمنح وصل بطريقة تلقائية، عن الطلب التي تقدمه الجمعية المعنية، ولا يفرض عليها قانون أجل الردّ.

بالرغم من هذه القيود، تعددت الجمعيات في مختلف الميادين. فحسب دراسة أعدتها وزارة الداخلية سنة 1987، تم إحصاء 17.698 جمعية، رقم هائل! في الواقع، إن عدد الجمعيات النشيطة أقل بكثير من ذلك. تنص مدونة القانون المغربي، على الجمعيات لا على المنظمات غير الحكومية. لا يتعلق الأمر بنفس المفهوم لا سياسيا ولا قانونيا. يُحيل مفهوم المنظمة غير الحكومية، على المعجم الدولي المتداول في بعض المنظمات (منظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي، برنامج الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة، وصندوق النقد الدولي). لم يبدأ استعمال هذا المفهوم -في المغرب- إلا منذ حوالي عشر سنوات.

كيف نصنف هذه الجمعيات؟ تم اقتراح نوعين إثنين، الأول، أستقيه من مقال: «يمكن أن نصنف

الجمعيات المغربية بناء على مقياسين: درجة استقلالها إزاء السلطات العمومية، وطبيعة أنشطتها. مما يمكِّن من التمييز بين ثلاثة أنواع: الجمعيات الجهوية، (التي توصف في بعض الأحيان بالمنظمات الحكومية - غير الحكومية)، والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتي تزاول نشاطها في ميادين حساسة سياسيا »[12].

يُلحق التصنيف الثاني مفهوم « المنظمة غير الحكومية » بمفهوم « الجمعية » ويصنف الجمعيات حسب الفئات التالية: الجمعيات الثقافية والترفيهية، والتعاونيات، والنقابات، والمنظمات المسخرة كأدوات سياسية، والمنظمات الدفاعية (مثل المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان...). وتنظيمات الحوار (المجلس الوطني للشباب والمستقبل والمجلس الاستشاري لحقوق

---

12) ازدهار الجمعيات في المغرب : البحث عن المواطنة؟ ج. دو كروول. كَاطو. مغرب - مشرق عدد 150، دجنبر 1995، يختم المؤلفون مقالهم بالقول : من الأفضل أن نتحدث عن «الحياة الجماعية» بدل الحديث عن المجتمع المدني.

الإنسان..)، ومنظمات التنمية (مثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب)، أو الجمعيات التي تسعى إلى التنمية (الجهوية أو القطاعية)[13].

يعتري هذان التصنيفان المفيدان، غموض في التصور بين «الجمعية» و «المجلس الاستشاري» و «المنظمة غير الحكومية»، إذ يخلطان مدونة القانون المغربي بقاموس المنظمات الدولية. لا يمكننا أن نتجنب استعمال هذه اللغة المزدوجة، لكن، لنذكِّر أن كلمة «جمعية» تلحُّ على تجمع الأشخاص من أجل هذه المهمة المدنية أو تلك، أو هذه الغاية أو تلك، وأن مفهوم منظمة غير حكومية يحدد بمعزل عن الدولة. هذا هو خطاب الليبرالية، خطاب الرأسمالية النقدية الدولية حول المجتمع المدني.

ليست المجالس الاستشارية، التي أنشأها جلالة الملك جمعيات. إنها تمثل هيآت للوساطة بين الدولة والمجتمع المدني.

كما تدعم الدولة الجمعيات عن طريق الوزارات. لقد مهدت لتأسيس الجمعيات الجهوية، ذات الطابع

---

13) تقرير تقصّي المنظمات غير الحكومية. فبراير 1996. في إطار مشروع دعم المؤسسات الديمقراطية (ديس). بإعانة من برنامج الولايات المتحدة للمساعدة.

الجمعيات في المشروع الضخم للجهوية واللامركزية. تجدر الإشارة إلى أن المجالس البلدية تدعم ماديا بعض الجمعيات المحلية الصغرى.

إن بعض الجمعيات المستقلة أو المنظمات غير الحكومية، شركات صغيرة للخدمات (ذات هدف غير تكسبي من حيث المبدأ)، في حين أن جمعيات أخرى جماعات للرفقة السياسية (بدائل مثلا)، وهي في الأساس فضاء للنقاش. تفرز القائمة التالية لهيئة الجمعيات تنوعا كبيرا: الجمعيات الجهوية، الجمعيات الشبابية، الجمعيات المهنية والثقافية والخيرية، وجمعيات المساعدة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والجمعيات النسائية، والجمعيات في خدمة تنمية الجماعات المحلية، وجمعيات دعم المقاولة الصغيرة، والجمعيات من أجل الصحة والسكان، والجمعيات من أجل إنعاش الثقافة الديمقراطية والمدنية.

هذه الجمعيات مدعوة بكيفية أو بأخرى، للتدخل في القضايا السياسية، إذا نحن قبلنا التمييز، الذي يضعه القانونيون، بين القضايا السياسية وشؤون الدولة، والشؤون العمومية. هكذا لا يحلّ المجتمع القديم أو الحديث محل الدولة، لا توجد هناك دولة غير رسمية، وإنما فضاء للتضامن ولتعزيزه، في هذا الميدان أو ذاك.

تحتل الأحزاب السياسية مكانة متميزة بين جميع هذه الجمعيات. لقد ألححت منذ بداية هذه الدراسة، على تقسيمها، وعلى هشاشة التحالفات. وتساءلت كيف يمكنها أن تلتئم في تيارين كبيرين أو ثلاثة، إن ثمة بعض العراقيل البديهية لهذه التجمعات المحتملة.

- الموروثية: لكل حزب تاريخ ومؤسس ومكتسبات يتعين الحفاظ عليها.
- الإيديلوجية الواضحة نسبيا لكل حزب على حدة، والتي تخلق ستارا صوريا في التواصل بين الأحزاب.
- المنافسة بين زعماء ومسؤولي الأحزاب.

بيد أن الأحزاب مدعوة للالتئام بطرق مختلفة. أذكر ثلاثا منها:

- التجمع عن طريق التقارب، ويحتفظ كل حزب باستقلاله، ويمكنه أن يفض التحالف متى شاء.
- التجمع عن طريق اندماج حزبين أو ثلاثة في نفس الجمعية.
- التجمع الاتحادي، وهو منزلة وسطى بين التقارب والاندماج، يتعين إيجاد أسلوب لتنظيمه.

في النهاية، إن الفكر السياسي مدعو للابتكار وإلا سيندثر. نعيش فترة فاصلة، وربما منعطفا تاريخيا. لقد شاهدنا كيف وضعت الدولة المسترجة

- بإزاء العجز الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، والوضع الدولي - طريقة تسيير تروم التوفيق بين تدخل الدولة والسوق الوطنية، التي ما تزال ضعيفة، في إطار اقتصاد تشاوري وتوافقي، بين الحكومة والأحزاب والنقابات وأرباب العمل والشركاء الآخرين، في خدمة التنمية المستديمة المنشودة. هذا بالفعل هو رهان تلك الليبرالية الاجتماعية للدولة وللمجتمع المدني.

ملاحظة إضافية

وأنا إذ أصحح أجروبات هذا الكتيب، أعلم اليوم 16 شتنبر 1998، أن الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية - **إسماعيل العلوي** - قد أعلن في التلفزة، الاندماج الوشيك بين حزبه، والحزب الاشتراكي الديمقراطي. هذا نبأ سارّ حول الالتئام المحتمل لليسار. وقصة جديرة بالمتابعة.

رسالة إلى مناضل شاب

أنت الذي تعيش في كياني، انصت: لا نلج السياسة كما ندخل إلى معبد. ليس للسياسة شيء مقدس. إنها بشرية تماما. إنها انفعال، انفعال بارد قليلا أو كثيرا. بيد أن الانفعال قد يبني وقد يهدّم.

يعمل المناضلون من أجل المصلحة العامة، ويحدث على العكس من ذلك، أن تبيع بعض الأحزاب ظلها من أجل المال، وأن تغير أخرى ضمائرها مقابل أي شيء. أنظر كيف أن البعض يزاحم البعض الآخر، مثل ما تفعله الشياهم عندما تبرد، إذا اقتربت كثيرا فإنها تتضرر.

لا تنخدع! لأن السياسة مهمة نبيلة أيضا، بالنسبة لمن ينسجم مع نفسه، ويتحرك باحتراز وبحساب مضبوط. ليست هناك أية غرابة بالنسبة لمن ينهج هذا السبيل. إنه يخضع لمبدإ يروم التوفيق بين المصلحة الشخصية والمصلحة المشتركة. إذا رجحت الأولى على الثانية، فإنك تحطم الأصرة الاجتماعية التي تنسج المجموعة البشرية . وإذا تحركت في الاتجاه الآخر، فإنك قد تتسبب في إضعاف كيانك بتضحية قد تكون ثقيلة عليك. من يدري! تتجلى القوة في اتحاد هذا وذاك. تمرّس على روح التمييز. سيفيدك من حيث وضوح التفكير ويوجه عملك للاشتغال بالقضايا السياسية، وإن كانت بسيطة، عليك أن تظل

منسجما مع نفسك. إن شخصا يكتنفه الغرور أو السلطة العمياء على الآخرين يُحدث لديهم شعورا بالكراهية والانتقام. أقول لك: لا تهن أحدا ولا تسمح لأحد بإهانتك! أوقف العنف دائما عند عتبة انفجاره. ستتعلم فن الاستراتيجية، فن تسيير الناس، عن بعد أو عن قرب، حسب الظروف. قم بذلك وفق مبادئ تخدم مصالح الجميع. طبقها بمرونة وبحذر، يتوافقان مع طبيعة وخلق ووضعية كل شخص على حدة.

تسألني، ما هو الحزب السياسي؟ أجيبك: عليك أن تقيس التجربة. لا نتكون إلا من خلال الحواجز، ومقاومة الأشياء السهلة والرخوة، والدروس السيئة الحفظ، ومن خلال الكسل التخوفي. لكن، علي أن أطرح هذا السؤال على نفسي، في شكل آخر لأرافقك. هل الحزب جمعية عامة أم «عمومية» تهتم بجميع شؤون المدينة أو هو شيء آخر؟ أؤكد لك أن الأمر يتعلق بتجمع يجب عليه الاهتمام بالرابطة الاجتماعية، وبالتضامن، مع الجماعات الأساسية، التي توجد اليوم في توازن غير مستقر.

إنها تجربة معاناة ونكران ذات، في التحام بين المصلحة الشخصية والمصلحة المشتركة، معاناة يومية، تدخل في الاعتبار القدرة على احترام الآخر، وجعله يحترمك أيا كان نضالكما المتبادل.

تحكَّم في نفسك قبل أن تعطي دروسا أخلاقية لأول قادم. ستتعلم الإرادة السياسية تدريجيا، كما نتعلم التعايش مع رغباتنا الطبيعية.

تسألني أيضا: لِمَا يصلح حزب ما؟ تذكَّر ما قلته لك حول العلاقة الاجتماعية، أولى أولويات المجموعة البشرية. تكمن مهمة حزب أو جمعية ما، في هذا الميدان النافع أو ذاك، في النضال. ويسمى إعطاء دلالة للنضال إيديلوجية. غير أن الإيديلوجية وهم، ما لم تجسّد في فكر حيّ، يتفرع مثل نبتة متحولة، في أقوالك وأفعالك وقراراتك.

تدعَّم الإيديلوجية بأخلاقيات الحقوق والواجبات وهي دليل جيد لربطك بمجموعتك، في الحياة، في المكان والزمان، حسب عادات البلد. ذلك البلد الذي يشبه فناء نجميا تكسوه السهول والهضاب والجبال، في موقع وُلدت فيه، بين البحر والصحراء. هذا بلدك، لا يُقصي -من حيث المبدأ- أي أجنبي. فبدون ضيافة كيف ستكون علاقتك بالعالم! أتحدث إليك بالمجاز لمجرد المتعة، وأنا أكتب إليك اليوم هذه الرسالة. كم يتغير الزمان! لم يعد الأطفالِ يستمعون إلى المذياع، لقد امتلأت نظرتهم بالصور، غير أنه خلف الصور، هناك الدليل، وخلف الدليل، هناك كلمة الوصية.

لنعد إلى مسألة الحزب. أنت عضو في خلية، وحدة الأساس القمينة بأن تكون مدرسة دائمة لتكوينك. ستتعرف على مؤسسات حزبية أخرى. أو على بعضها على الأقلّ. ألح على أنه يجب ألا تحصر أنشطتها في الاستحقاقات الانتخابية، فالحزب يعبئ، ويؤطر المجموعات الاجتماعية، لا يستعبدها، وإنما لتُسمع كلمتها ومطالبها أيضا، بهدف تحرير فضاء الحياة الجماعية.

لا تنسى أن الحزب مؤسس للمشاركة في السلطة. وعليه أن يتهيأ لاستقبال أجيال سياسية جديدة. ناضل حيثما شئت، شريطة أن يُوجهك اقتناع راسخ. ذلك أنه بابتكار أشكال من الفكر الجمعوي، يجرب جيلك حظه من خلال نسج الرابطة الاجتماعية.

نحدثك بطواعية عن نهاية القرن، وعن التغيرات المذهلة في العالم. فهل ستغير السياسة وظيفتها، في هذا العالم القادم بهالة تقنياته الكبرى؟ وهل ستغير توجهها تحت ضغط الاتصال والإعلام؟

تعلم أن العزلة الإمدادية للإنسان، قد ولّت: إذ يتواصل الإنسان بسرعة الضوء، عبر الهاتف النخروبي، والبريد الإيلكتروني، والأنترنيت، وعبر شبكات كثيرة أخرى، تعطيك الإحساس بأنك

تحلم حياتك، وتوسع نظرتك إلى المجموعة البشرية. لقد أصبحت الدولة صغيرة تغير الموقع، فهي هنا حيث لا تعلم. إذن، كيف تلتقط الدلائل التي توقظك في هذا العالم المتحول. لكن لا تنسى أن سر السياسة الكبرى، هو قانون القسمة، الذي سيشكل قاعدة حياتك. بدون هذا القانون تضمحل الحضارة. أدعوك إلى بساطة الحياة، التي تشكل في معرض حديثنا تمريسا على التسامح، وعلى التعصب. انقل هذه الوصية إلى ورثة البشري، الذي ستصل حلقاته. أنا مقتنع بذلك!

الرباط في 16 شتنبر 1998

ملحقات

* جمع هذه الوثائق حمزة عقباني، طالب في السنة الأولى في دبلوم الدراسات العليا التطبيقية. وحدة التكوين والبحث: «الأنظمة الدستورية والسياسية»، كلية الحقوق، الرباط.

1) تطور الأحزاب

يمثل الجدول الموالي تطورا إجماليا للحركة الوطنية وللأحزاب السياسية منذ كتلة العمل الوطني(1934) إلى آخر حزب تأسس سنة 1997 (جبهة القوى الديمقراطية).

إن ثمة عدة مداخل للقراءة انطلاقا من وضع منظور هذا التطور إن على المستوى السياسي أو على المستوى التاريخي والاجتماعي.

2) بعض الأرقام (الانتخابات التشريعية للغرف.ة الأولى 14 / 1 1997 /)

- عدد الأحزاب المشاركة : 16
- عدد المترشحين : 3319 من بينهم 72 امرأة.
- قدمت الكتلة : 1186 مرشحا أي 36% من مجموع المرشحين.
- قدم الوفاق : 604 مرشحا أي 18%.
- الوسط : 726 مرشحا أي 22%
- الأحزاب الأخرى : 772 أي 23,5%.

النتائج :

*** توزيع النتائج حسب معدلات السن**

- من 25 إلى 44 : 44 %.
- ما فوق : 56 :%

*** توزيع المنتخبين حسب انتمائهم الاجتماعي والمهني.**

المدرسون : 19,4 %.
الموظفون : 9,20 %.
الفلاحون : 10,7 %.
الأعمال الحرة : 14,4%.
التجار : 24,9%.
المستخدمون : 6,4%
آخرون : 14,4%

*** توزيع المنتخبين حسب مستوى التعليم**

– المستوى الابتدائي والثانوي 41 %.
– المستوى العالي 59 %.

3) تركيبة الحكومة الحالية :

* الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي.
* عدد الوزراء 41
-- وزيران للدولة.
– 23 وزيرا.
– 7 وزراء منتدبين.
– 3 كتاب دولة من بينهم امرأتان.

*** إعادة تعيين :** أعيد تعيين 6 أعضاء من الحكومة السابقة: وزير الدولة في الشؤون الخارجية. وزير الدولة في الداخلية. وزير العدل. وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. الوزير المكلف بالأمانة العامة

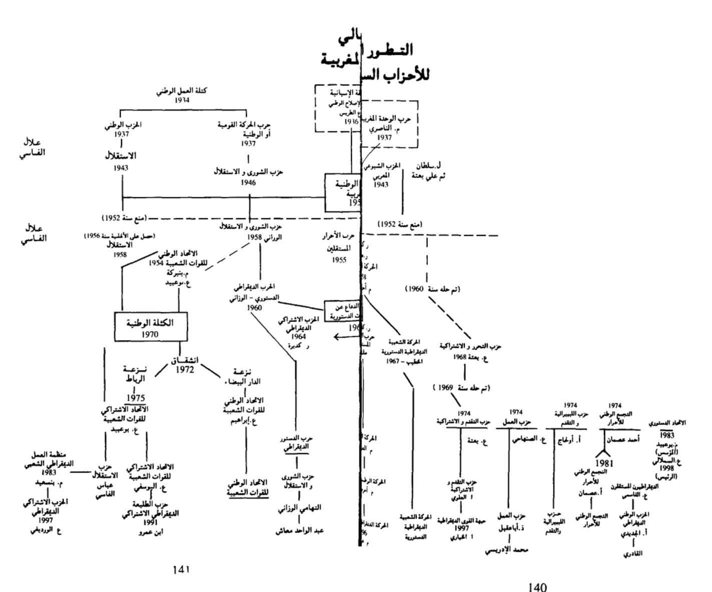
للحكومة. والوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني.

*** الأحزاب المشاركة في حكومة عبد الرحمان اليوسفي :**

- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية :

13 حقيبة وزارية.

- حزب الاستقلال 6
- التجمع الوطني للأحرار 6
- حزب التقدم والاشتراكية 3
- الحركة الوطنية الشعبية 3
- جبهة القوى الديمقراطية 2
- الحزب الاشتراكي الديمقراطي 1



التطور
للأحزاب
كتلة العمل الوطني 1934
الحزب الوطني 1937
حرب الحركة القومية أو الوطنية 1937
علال الفاسي
الاستقلال 1943
حزب الشورى و الاستقلال 1946
(منع سنة 1952)
علال الفاسي
(حصل على الأغلبية سنة 1956) الاستقلال 1958
حزب الشورى و الاستقلال الوزاني 1958
حرب الأحرار المستقلين 1955
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية 1954
م.بنبركة
ع.بوعبيد
الحزب الديمقراطي الدستوري - الوزاني 1960
الكتلة الوطنية 1970
الحزب الاشتراكي الديمقراطي 1964
ر كديرة
انشقاق 1972
نزعة الرباط
نزعة الدار البيضاء
1975
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
ع. بوعبيد
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
ع.إبراهيم
حرب الدستور الديمقراطي
منظمة العمل الديمقراطي الشعبي 1983
م. بنسعيد
حزب الاستقلال عباس الفاسي
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
ع. اليوسفي
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
حزب الشورى و الاستقلال
الحزب الاشتراكي الديمقراطي 1997
ع الورديغي
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي 1991
ابن عمرو
التهامي الوزاني
عبد الواحد معاش
حرب الوحدة المغربية
م. الناصري
1937
الحزب الشيوعي المغربي 1943
ل.سلطان
ثم علي يعتة
(منع سنة 1952)
(تم حله سنة 1960)
الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية الخطيب - 1967
حزب التحرر و الاشتراكية
ع. يعتة 1968
(تم حله سنة 1969)
1974
حزب التقدم و الاشتراكية
1974
حزب العمل
1974
حزب الليبيرالية و التقدم
1974
التجمع الوطني للأحرار
الاتحاد الدستوري
ع. يعتة
ع. الصنهاجي
أ. أولحاج
أحمد عصمان
1983
م.بوعبيد (المؤسس)
ع.السملالي 1998 (الرئيس)
1981
التجمع الوطني للأحرار
أ.عصمان
الديمقراطيون المستقلون
ع. القاسمي
حزب التقدم و الاشتراكية
ا العلوي
الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية
جبهة القوى الديمقراطية 1997
ا الحباري
حزب العمل
ذ.أباعقيل
محمد الإدريسي
حزب الليبيرالية والتقدم
التجمع الوطني للأحرار
الحزب الوطني الديمقراطي
أ. الجديدي
القادري

مختصرات

ك . ع . م	كتلة العمل الوطني.
ح . ح . ق	حزب الحركة القومية.
ح . إ . و	حزب الإصلاح الوطني.
ح . و . م	حزب الوحدة المغربية.
ح . س	حزب الاستقلال.
ح . ش . م	الحزب الشيوعي المغربي.
ح ش . س	حزب الشورى والاستقلال.
ح . أ . م	حزب الأحرار المستقلين.
ح . ش	الحركة الشعبية.
ا . و . ق . ش	الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.
ح . د . د	حزب الدستور الديمقراطي.
ح . ش . د . د	الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية.
ح . ت . ش	حزب التقدم والاشتراكية.
ح . ت . ش	حزب التحرر والاشتراكية.
ا . ش . ق . ش	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

ح . ع	حزب العمل.
ح . ل . ت	حزب الليبرالية والتقدم.
ت . و . أ	التجمع الوطني للأحرار.
د . م	الديمقراطيون المستقلون.
ج . د . م . د	جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية.
ح . و . د	الحزب الوطني الديمقراطي.
أ . د	الاتحاد الدستوري.
ح . و . ش	الحركة الوطنية الشعبية.
م . ع . د . ش	منظمة العمل الديمقراطي الشعبي.
ح . ط . د . ش	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.
ح . ش . د	الحزب الاشتراكي الديمقراطي.
ج . ق . د	جبهة القوى الديمقراطية.
ح . د . ج	الحركة الديمقراطية الاجتماعية

إن تعيين حكومة التناوب منعطف في الحياة السياسية المغربية، إنه بداية التناوب الحكومي الأول من نوعه في المغرب وفي العالم العربي.

لا تقود هذه الحكومة معارضة تحظى بالأغلبية، كما هو الشأن في أنظمة أخرى. غير أن اختيار جلالة الملك للوزير الأول، من بين الاشتراكيين، مكن جبهة المعارضة من تشكيل أغلبية بتحالف مع أحزاب أخرى. أدرس هنا نوعية هذا التوجه الاشتراكي الديمقراطي، في هذا النصّ الذي يتوفر على شكل خاص: بين الدراسة والمراسلة (reportage)، هذا النص تحليلي وجدلي في ذات الوقت. تحليلي: يقترح فرضية عمل، ومفاهيم تصوريّة، وبعض العناصر المنهجية. جدلي: يتبنى هذا النص مواقف.

يدرس المؤلف وضعية الأحزاب
حيث توجهاتها وإيديولوجياتها و

عبد الكبير الخطيبي: كاتب و
المعهد الجامعي للبحث العلمي (بالر
ذو سمعة دولية. أصدر روايات وأسر
في العلوم الاجتماعية ومؤلفات فنية

الثمن 28 درهما